

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



العنوان:

دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
تخصص نقود ومالية دولية

تحت إشراف الأستاذ:
د. كريم بودخدخ

من إعداد الطالبة:
إلهام دهيبي

السنة الجامعية 2015-2016

شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " وكون أن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب أكيد

أتقدم بعميق شكري وفائق امتناني وتقديري إلى الأستاذ المشرف " كريم بودخدخ " على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه لي من اهتمام جميل، عون كبير، نصح وفير وتوجيه سديد طيلة فترة إنجاز هذا العمل وخلال مشواري الجامعي راجيا من المولى عزوجل أن يوفقه في حياته الشخصية، العلمية والمهنية.

كما لايسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى تكريمهم بتخصيص جزء من وقتهم الثمين في سبيل قراءتها وتقييمها.

إلى كل من وفر لي وقتا ونصح لي قولاً، إلى من ساعدني ولو بابتسامة صادقة أسأل الله أن يجزيهم عني جميعهم خير وأوفى جزاء.

إلهام

إهداء

إلى من قال خالق الأرض والسماء في حقها:

"وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا

أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا". الآية 23 مِنْ

سُورَةِ الْإِسْرَاءِ.

إلى أمي وأبي حفظهما الله وأدامهم سندا لي في هذه الدنيا

إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها إخوتي أخواتي

إلى من لقاني بهم القدر وجعلنا صديقات

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

إلهام

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
VI-VIII	قائمة المحتويات
X-XI	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
أ - و	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: التنمية والمفاهيم المرتبطة بها
09	المطلب الأول: التخلف والتنمية الاقتصادية
13	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي
16	المطلب الثالث: التنمية في عصر العولمة
17	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية (متطلبات، مؤشرات، معوقات)
17	المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية
19	المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية
21	المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية
26	المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية
26	المطلب الأول: نظرية الدفع القوية
28	المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن
29	المطلب الثالث: نظرية النمو غير المتوازن
31	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإنفاق العام	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

34	المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة
38	المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى النفقات العامة
42	المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة
46	المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق العام ومحدداته
46	المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العام
50	المطلب الثاني: محددات الإنفاق العام
52	المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام
59	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام
59	المطلب الأول: أثر الإنفاق على الناتج القومي
60	المطلب الثاني: أثر الإنفاق على الاستهلاك
60	المطلب الثالث: أثر الإنفاق على مستوى التشغيل
62	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: آلية تأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2014-2000	
64	تمهيد
65	المبحث الأول: نظرة عامة حول الوضعية التنموية للاقتصاد الجزائري قبل 2000
65	المطلب الأول: واقع متغيرات الأداء الاقتصادي 1995-2000
67	المطلب الثاني: وضعية مؤشرات التنمية الاقتصادية (الحاجات العامة) 1995-2000
73	المبحث الثاني: مكانة الإنفاق الحكومي ضمن المخططات التنموية 2000-2014
73	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
83	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
89	المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010-2014
93	المبحث الثالث: تقييم أثر برامج الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2014)
93	المطلب الأول: أثر البرامج التنموية (2001-2014) على متغيرات الأداء الاقتصادي
103	المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية (2001-2014) على مؤشرات التنمية الاقتصادية
109	خلاصة الفصل الثالث

111	الخاتمة العامة
115	قائمة المراجع والمصادر
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1995-2000	01
67	الإيرادات والنفقات العامة، توازن الميزانية وسعر النفط الجزائري 1995-2000	02
68	معدلات البطالة للفترة (1995-2000)	03
69	تطور عدد العمال المسرحين والمنحلة (1994-1997)	04
69	مناصب العمل المفقودة حسب القطاعات	05
75	توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	06
76	السياسات المساندة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	07
79	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية 2001-2003	08
80	مجالات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية 2001-2004	09
80	الجدول رقم(10): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية 2001-2004	10
82	الجدول رقم(11): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية 2001-2004	11
83	مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية	12
85	القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005-2009)	13
86	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	14
90	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	15
91	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية 2010-2014	16
91	القطاعات المستفيدة من برنامج المنشآت الأساسية	17
93	تطور الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2004	18
94	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004	19

95	تطور معدلات التضخم للفترة 2001-2004	20
96	تطور الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2001-2004	21
97	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2005-2009	22
98	نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2009	23
99	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	24
100	تطور حجم الاستهلاك العام في الجزائر 2005 - 2009	25
101	تطور معدل النمو في الجزائر 2010-2015	26
101	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2010-2014	27
103	تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2010-2013	28
103	تطور معدل البطالة 2001-2004	29
104	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2001-2004	30
105	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2005-2009	31
106	تطور معدل البطالة من 2010 - 2014	32

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	الحلقة المفرغة للفقر	01
45	أنواع النفقات العامة	02
49	وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام	03
51	حركة الدورة الاقتصادية	04
58	نمو الإنفاق حسب تحليل بيكوك - وايزمان	05

مقدمة عامة

مقدمة:

منذ بروزها كقضية فكرية، تعد التنمية الاقتصادية عملية متعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أن الحكومات الوطنية التي جاءت بها البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي، جعلت من أول أهدافها تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وسريعة لما لها أثر على أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تصميم الخطط الاقتصادية الطويلة والقصيرة المدى لتحقيق النمو الاقتصادي ولم يقتصر الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية على المستويات الوطنية، بل أيضا احتل الاهتمام بها مكانا بارزا على المستوى العالمي في مؤتمرات الأمم المتحدة، وهي موضع اهتمام الاقتصاديين سواء في دراساتهم النظرية أو التطبيقية.

إن سياسة الإنفاق الحكومي احد أهم أدوات السياسة المالية المتبعة في الدول النامية ومنها الجزائر للتدخل في النشاط الاقتصادي، ويعتبر النفقات العامة من أهم مصادر وأدوات هذا التدخل وبذلك فقد اكتسبت دراسة وتحليل هيكل النفقات العامة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، خصوصا بعد تغير وتحول النظرة العامة للإنفاق العام من كونه مجرد استهلاك لجزء من الدخل الوطني إلى اعتباره كأداة فاعلة بيد الدولة لإحداث آثار اقتصادية اجتماعية وحتى سياسية، وكذا تجسيد مختلف برامجها وأهدافها في مختلف الميادين والمجالات. وذلك انطلاقا من تدعيم الدولة للنشاط الاقتصادي باعتبارها أحد الأعوان الاقتصاديين فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على متغيرات النشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية بصفة خاصة.

وتسعى كل دولة وعلى اختلاف فلسفتها وسياستها الاقتصادية إلى تحقيق هدف أساسي للسياسة الاقتصادية الكلية يتمثل في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والذي يعد المحرك الأساسي لتطور الوضع الاقتصادي والمرآة العاكسة لمستوى معيشة الأفراد طالما أنه يعبر عن الزيادة في معدل نمو الناتج عن معدل نمو السكان، الأمر الذي ينعكس في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، وبالتالي التخفيف والقضاء على مظاهر الفقر والتخلف الاجتماعي والاقتصادي. وذلك لا يتحقق ولا يتأتى إلا من خلال الإنفاق والاستثمار في مختلف الميادين الاقتصادية.

شهدت الجزائر في نهاية الثمانينيات والتسعينيات عدة اختلالات اقتصادية مست جميع القطاعات ناتجة عن انهيار أسعار البترول الذي يشكل اكبر نسبة من مداخيل الدولة ، وفي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عمدت الجزائر إلى البحث عن سبل لمواجهة تحدياتها في ما يخص التنمية

الاقتصادية من خلال سياسة مالية تركز بالدرجة الأولى على النفقات العامة، وبتغيير الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر حيث ركزت الحكومة على تخفيض النفقات نظرا لعجز ميزان المدفوعات وكذا الزيادة الكبيرة في الدين العمومي ولجوئها المضطر إلى صندوق النقد الدولي في سنوات السبعينات ورافقها التخلي عن نظامها الاشتراكي والتحول إلى نظام اقتصاد السوق وهذا ما نتج عنه عرقلة في السياسة الاقتصادية المتبعة التي أثرت وبشكل مباشر على الحالة الاجتماعية.

بداية من الألفية الثالثة ومع تحسن الوضعية المالية والاقتصادية بسبب انخفاض الالتزامات المالية اتجاه دائنيها نتيجة زيادات إيراداتها من قطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية سنة 2000 حيث قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد ركزت سياسة الجزائر الاقتصادية على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي من خلال إقرار 3 برامج تنموية حيث كان الأول على طول فترة 2001-2004 وهو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ثم برنامج توطيد النمو 2010-2014 .

وتعتبر هذه البرامج الانفاقية من أهم أدوات السياسة المالية للجزائر قصد التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية آلية تأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية .

1 - إشكالية الدراسة

إن الدولة الجزائرية كغيرها من الدول أولت أهمية كبيرة منذ السنوات الأولى للاستقلال لتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني، حيث عرف الاقتصاد الجزائري وحتى يومنا هذا جملة من الإصلاحات التنموية التي تهدف إلى النهوض بالقطاعات الاقتصادية التي تعد أهم متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية.

ومما سبق ذكره فإن هناك حاجة للبحث في العلاقة بين الإنفاق العام الموجه لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي لها الأولوية في تحقيق الأهداف الإنمائية ومؤشرات التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي (ارتفاع حصة الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي) في الجزائر.

وانطلاقا من وضعية مخططات السياسة التنموية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، وبالمقارنة بنسبة ما تنفيذه في الواقع ومختلف آليات تأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الجزائري، تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية التالية:

فيم تتمثل آلية تأثير الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000 - 2014)؟

وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، ولإعطاء الإشكالية أبعاد أخرى، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتدرج ضمن هذه الإشكالية وهي:

- ما هي ضوابط ومحددات الإنفاق العام؟
- ما هي أهم المؤشرات التي تأخذ بعين الاعتبار في قياس مدى تحقيق تنمية اقتصادية؟
- ما طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق العمومي والتنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- هل ساهمت توجهات سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر في دعم وإرساء الاستقرار في مؤشرات التنمية الاقتصادية؟

2 - فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، وكمحاولة لإعطاء إجابات أولية تم افتراض مايلي:

- الإنفاق العام له عاقبة مباشرة بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛
- إنتاجية الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية بالجزائر تعكس بدرجة كبيرة حجم المبالغ المنفقة عليها والمخصصة لها في إطار البرامج التنموية 2001-2014 .

3 - أهمية الدراسة

تسعى دول العالم على اختلاف واقعها الاقتصادي إلى الرفع من معدلات نموها وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بجميع المتغيرات والتحديات وكذا عناصر الإنتاج الداعمة لذلك على اختلاف أنماطها، حيث يعتبر الإنفاق العام العنصر الأساسي في سبيل تحقيق ذلك وللنهوض باقتصاديات الدول. إذ أدى حسن استخدام أساليب السياسة الاقتصادية ورشاده الإنفاق العام إلى تحقيق نمو اقتصادي وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد وتطلعات المجتمع في جل الميادين والقطاعات وساهمت بشكل كبير في تحولات اقتصادية واجتماعية بدورها أثرت إيجابا على إحداث تنمية اقتصادية مستدامة.

ومن هذا المنطلق تتبع أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن أن يقوم به الإنفاق العام كأحد عناصر السياسة المالية في دعم الاستقرار الاقتصادي و بملاحظة توجهات الحكومة الجزائرية في العشرية الأخيرة المتمثلة في التوسع في الإنفاق العام بهدف تفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى التنمية الاقتصادية نظرا لاعتبارها ركيزة أساسية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

4- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تحديد ماهية الإنفاق الحكومي ومعرفة العلاقة التي تربط بينه وبين التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية، ومطابقة هذه الأخيرة بدراسة تحليلية مع حالة الجزائر؛
- تتبع للوضع والأداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة 1995-2000؛
- تحليل تطور الإنفاق الحكومي على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)؛
- استشراف دور الإنفاق الحكومي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية في إطار مخططات التنمية الاقتصادية 2001-2014 وتقييم هذه المخططات.

5- دوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الأسباب نذكر منها:

- الدافع الشخصي للبحث في مثل هذه المواضيع بغرض تدعيم وإثراء الرصيد المعرفي حول فرع من فروع اقتصاديات المالية الدولية ودوره في التنمية الاقتصادية.
- الأهمية البالغة التي يتمتع بها الموضوع كونه من المواضيع الحديثة والتي احتلت صدارة الأحداث الاقتصادية في الساحة الدولية.
- ارتباط الموضوع وملائمته بمجال التخصص " النقود والمالية الدولية".

6- المنهج المعتمد والأدوات المستخدمة في الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها واختبار صحة الفرضيات المتبناة، وبالنظر إلى الموضوع محل الدراسة، فقد تم الاعتماد في الفصل الأول والثاني على المنهج الوصفي والتاريخي بهدف تحديد الإطار المفاهيمي للمتغيرات موضوع الدراسة وأيضاً اعتماد المنهج التحليلي في الفصل الثالث، من خلال جمع المعلومات والإحصائيات حول موضوع الدراسة وتحليل وتفسير هذه المعطيات.

7- الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

في هذه الدراسة سوف نركز على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة (2000-2014)، حيث سندرس كل من واقع بعض المؤشرات الاقتصادية قبل الفترة المراد دراستها اي (1995-2000)، وكذا

معرفة تطور المؤشرات التنموية في إطار برامج التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على تحليل البيانات التي تم جمعها من الإحصائيات المنشورة و مراجع أخرى.

8- وسائل جمع المعلومات:

تم استخدام مراجع ذات طبيعة متفرقة في هذه الدراسة، منها الكتب العلمية لاثراء الجانب النظري ومنها المذكرات والرسائل والأطروحات التي لها علاقة بالموضوع، إضافة إلى المقالات العلمية ، وبالنظر إلى حداثة الموضوع فان معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، أما مصدر البيانات فقد تم الاعتماد على البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية (.ONS,IMF, Banque d'Algérie).

9- الدراسات السابقة:

- دراسة بوددخ كريمة. سلامة محمد:

قام الباحثان بإجراء دراسة تحليلية لبرنامج الإنفاق العمومي في الجزائر ما بين 2001 و 2009 وذلك في مداخلة لهما تحت عنوان أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2004، حيث تطرقا إلى كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، خلاصا في دراستهما إلى أن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، لعدم وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب الناتجة عن السياسة المالية التوسعية.

- دراسة بلعاضل عياش، نوي سميحة:

في مداخلة لهما تحت عنوان "آليات ترشيد الإنفاق العام ن اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر"، قام الباحثان بدراسة تحليلية لأثر برامج الإنفاق العمومي ما بين 2001 -2014 على التنمية البشرية في الجزائر، تطرقا من خلال الدراسة إلى مفهوم التنمية البشرية وواقعها في الجزائر إضافة إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العمومي، آليات تطبيقه في الجزائر وتأثيره على التنمية البشرية، خلاصا في دراستهما إلى أن النتائج المحققة على صعيد التنمية البشرية في الجزائر لم تكن بحجم الجهود المبذولة، واعتبرا أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة لا يتوقف فقط على التوسع في الإنفاق العمومي على القطاعات

الاجتماعية، بل ينبغي أن يترافق هذا التوسع باليات لترشيد الإنفاق العمومي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة.

10- هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات وتقييم الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، ومن أجل الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه ومحاولة الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول مترابطة ومتكاملة، هذا التقسيم كان وفق خطة منهجية كالتالي:

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للتنمية الاقتصادية، حيث قمنا في المبحث الأول بإعطاء تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المرتبطة بها في المطلب الأول منها التخلّف الاقتصادي والنمو وكذا التطرق إلى التنمية الاقتصادية في عصر العولمة، وبالنسبة للمطلب الثاني فيتناول متطلبات التنمية ومؤشراتها الاقتصادية بالإضافة إلى المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية.

الفصل الثاني فقط خصص لدراسة الإنفاق العمومي تحت عنوان الإنفاق العام في محاولة للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام، وسيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: حيث أن المبحث الأول يتناول "ماهية النفقات العامة"، أما المبحث الثاني سيتم التطرق فيه إلى "ضوابط ومحددات النفقات العامة" وكذا القيام بإلقاء نظرة عامة حول "ظاهرة تزايد النفقات العامة"، أما في المبحث الثالث فقد خصص لإثارة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية.

الفصل الثالث يتضمن دراسة تحليلية لآلية تأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014 بالتطرق إلى البرامج التنموية المقررة من طرف الحكومة وتقييم انعكاس هذه البرامج على بعض المؤشرات الاقتصادية.

11- صعوبات الدراسة:

كل دراسة جامعية أو عمل بحثي لا يخلو من العراقيل، ومما لاشك فيه انه يتعرض الى جملة من الصعوبات والمعوقات التي تنعكس سلبا على الموضوع محل البحث وتجعله دائما بحاجة للدراسة والتطوير من أجل تغطية أوجه القصور للإلمام بجوانب الموضوع والوصول إلى نتائج أكثر دقة، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- صعوبة الحصول على البيانات؛

- التضارب في الإحصائيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: التنمية والمفاهيم المرتبطة بها؛

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية (متطلبات، مؤشرات، معوقات)؛

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية.

تمهيد:

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي دراسة حديثة نسبياً وفرع جديد ومهم من فروع علم الاقتصاد ظهر بوضوح في منتصف القرن العشرين مع تنامي حركات الاستقلال الوطني لعدد من الدول النامية وقد حظي باهتمام بالغ على مستوى الحكومات أو من قبل المؤسسات المعنية بها، وترتبط التنمية الاقتصادية بالاقتصاد القومي ارتباطاً وثيقاً من خلال جهود التنمية واستعمال أساليبها المتعددة تسعى المجتمعات لدعم اقتصادها وعبور من فجوة التخلف والتأثير على مستويات الدخل والصحة والتعليم وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى الإطار العام للتنمية الاقتصادية، وفي المبحث الثاني يبرز الأساسيات العامة لها بتبيان متطلباتها وكذا أهم مؤشراتنا، وأهم العراقيل والمعوقات، أما في المبحث الثالث فقد تناول الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية وبعض الانتقادات الموجهة لها.

المبحث الأول: التنمية والمفاهيم المرتبطة بها

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للإقتصاديين ورجال البحث العلمي، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المختلفة أو على النطاق الدولي، يرجع هذا الاهتمام بهذه المشكلة إلى التغييرات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية وكذا تطور الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: التخلف والتنمية الاقتصادية

يشار إلى أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: التخلف الاقتصادي

يعرف التخلف على أنه انعكاس لحالة أو ظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة في مستوى تطورها وتقدمها أي انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الإقتصادي¹.

وبالرغم من تعدد التعريفات التي تبحث في مفهوم التخلف الإقتصادي لكن ثمة إجماع فيما بينها، على أن المفهوم الأكثر شيوعاً للتخلف الاقتصادي يعبر عن التراجع في المستوى المعيشي للأفراد المجتمع وذلك نظراً لما يترتب عن هذا العامل من آثار تنموية على جميع القطاعات الاقتصادية الاستهلاكية والإنتاجية²، وعليه ووفقاً لهذا المفهوم الدول المتخلفة هي دول عاجزة عن الاستفادة من الطاقة الإنتاجية المتاحة لديها، وعدم قدرتها أيضاً على استخدام التكنولوجيا الحديثة وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي وانخفاض قدرتها على توفير المستوى المعيشي المقبول لمعظم السكان.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التخلف يمثل حالة ركود أو تدهور اقتصادي على مدار الزمن، ومنهم من يرجعه إلى عجز الدول عن استغلال الثروات المتاحة بطرق علمية وذلك بسبب نقص التجهيزات الإلكترونية والتقنية، وانقارها إلى طرق الإنتاج الحديثة فضلاً عن رأس المال³.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات أو المصطلحات التي قدمت للتخلف الاقتصادي، إلا أن هناك اتفاق بين هذه التعريفات في أن التخلف يشير إلى: "انخفاض مستويات الدخل والمعيشة في دولة ما"، ولذلك فإن

¹ محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 2.

² إيداد عبد الفتاح النصور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2013، ص ص: 259-261.

³ المرجع السابق، ص 260.

المفهوم الشائع للتخلف يوضح أن الدول المتخلفة هي تلك الدول التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل والمعيشة لغالبية سكانها وبالتالي يقل مستوى الاستهلاك والرفاهية المادية مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة¹، وبالتالي فهي تتميز بمجموعة من الخصائص²:

- انخفاض متوسط حصة الفرد من الدخل القومي؛
- سوء توزيع الدخل القومي؛
- انخفاض معدلات الإدخار؛
- تدني مستوى الإنتاجية؛
- زيادة معدل التبعية الاقتصادية للخارج؛
- ارتفاع نسبة الصادرات الأولية.

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية

تتضمن التنمية الاقتصادية مجموعة من التعاريف والعناصر من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح وفيما يلي نذكر بعض هذه التعاريف:

1. التنمية الاقتصادية: "هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكل في الإنتاج"³.

2. تعني التنمية الاقتصادية في الدول النامية: "زيادة الدخل القومي الحقيقي على مدى الزمن بمعدلات لا تسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وإنما تعمل أيضاً على تضيق أو سد فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع والمجتمعات الأخرى الأكثر تقدماً"⁴.

3. التنمية الاقتصادية: "الأمم المتحدة تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه"¹.

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 12، 13.

² إياد عبد الفتاح النور، مرجع سبق ذكره، ص 162، 263.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 17.

⁴ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 190.

4. التنمية الاقتصادية: "عبارة عن التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع"².

لذا فإن التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، أساليب حياتية شائعة، وهيئات قومية، بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة وأخير اجتثاث الفقر وإبادته.

إن التنمية في -جوهرها- يجب أن تمثل سلسلة التغييرات بكاملها والتي من بينها أن يتوافق نظام اجتماعي بأكمله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخل هذا النظام، وينتقل بعيدا عن شروط الحياة، والذي يرى بشكل واسع أنه غير مقبول وغير مرض اتجاه موقف أو شرط الحياة والذي يعد على أنه أفضل ماديا وروحيا"³.

ثانيا: عناصر التنمية الاقتصادية

وفقا للتعريف السابقة فإن التنمية الاقتصادية تحتوي على عدة عناصر أهمها:

1. الشمولية: فالتنمية تغيير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، فالتنمية تتضمن التحديث والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة مع الإلتزام من ناحية أخرى بالجانب الأخلاقي، كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية ومزيد من المشاركة واللامركزية ويكون ذلك عن طريق مشاركة الضعفاء في صنع التنمية.

2. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي: لفترة طويلة من الزمن وهذا يوحي بأن التنمية الاقتصادية عملية طويلة الأجل.

3. حدوث تحسن توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: التخفيض من ظاهرة الفقر ولعل السؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو كيف نتعرف على حدوث انخفاض ظاهرة الفقر والمتمثل في تحسين توزيع الدخل لصالح

¹ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات نماذج استراتيجيات)، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص7.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وکلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 472، 473.

³ ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريف ومراجعة: محمود حسن حسني، محمد حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 54، 55.

الطبقة الفقيرة؟، وقد ظهرت العديد من المداخل تحاول الإجابة عن هذا السؤال منها مدخل الفقر المطلق، الذي يعتبر الشخص فقيرا إذا انخفض دخله الحقيقي عن حد أدنى يسمى بحد الفقر وهناك مدخل الفقر النسبي الذي يعتبر الفقر ظاهرة نسبية وفقا لهذا المدخل يتم ترتيب أفراد المجتمع تنازليا أو تصاعديا وفقا لمتوسط الدخل ويعتبر هذا المدخل أن 30% من السكان الأقل دخلا هي طبقة الفقراء¹.

4. **ضرورة التحسين في توجيه السلع والخدمات المقدمة للأفراد:** ومفهوم التنمية يتضمن ضرورة تدخل الحكومة للتحكم في نوعية بعض السلع والخدمات المقدمة للأفراد بحيث تضمن حصولهم على حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي وتحسين مستوى العناية الصحية ودعم التعليم الأساسي وتحسين مستويات خدمات الكهرباء وتنقية المياه والإسكان والمواصلات.

5. **تغيير هيكل الإنتاج:** بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية وذلك يساعد الدول النامية على تقليل التبعية للخارج وتسيير حركة التنمية حيث أن تغيير هيكل الإنتاج يزيد من النصيب النسبي للإنتاج الصناعي ويقلل من النصيب النسبي للإنتاج الأولي، حيث أن التقدم في المجال الصناعي يساعد المجتمع على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية بما يقدمه من أدوات ومعدات ومستلزمات إنتاج هي أساس التوسع في الطاقات الإنتاجية.

6. **تواصل أو استمرارية التنمية:** وهو ما يطلق عليه البعض التنمية المتواصلة والتي تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدره الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها ويتطلب هذا عددا من الخطوات:

أ. ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة؛

ب. تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة؛

ج. تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبيد الموارد فالنظام الزراعي في بعض الدول المتقدمة مبدد للموارد؛

د. الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية

وفقا للنظريات التي بحثت في مفهوم التنمية الاقتصادية أن هذه العملية تهدف إلى تحقيق مجموعة

من الأهداف يمكن إبرازها على النحو التالي²:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-30.

² إياد عبد الفتاح النور، مرجع سبق ذكره، ص 279.

- العمل على إحداث تحسن ملموس في مستوى معيشة الأفراد والعمل على زيادة نصيبهم من الدخل القومي ويتزامن هذا الهدف مع جعل معدل النمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو من السكان؛
- محاولة القضاء على ظاهرة التخلف والفقير: وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أو الأقل دخلا؛
- محاولة تطوير الإنتاج الأولي وتحويله إلى صناعات متعددة، وهو ما يعني تأسيس صناعات ثقيلة تزيد من الناتج القومي أو العمل على تنويع الإنتاج في الاقتصاد؛
- العمل على تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج؛
- العمل على زيادة معدل النمو في الدخل القومي، كونه يعد المصدر الرئيسي للإدخار؛
- العمل على التقليل من التبعية الاقتصادية للخارج؛
- إحداث التغييرات الهيكلية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية،
- زيادة معدل الإنتاجية الكمية للاقتصاد والعمل على تخفيض معدلات البطالة، بإتباع سياسات اقتصادية قادرة على خلق فرص العمل الجاذبة؛
- توسيع الطاقة الإنتاجية واستغلالها والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة المستوى المعيشي للسكان.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي

عندما يتطرق الباحثون الاقتصاديون إلى قضايا التخلف والتنمية الاقتصادية كثيرا ما تثار مسألة النمو الاقتصادي والأهم من ذلك الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي وفي هذا المطلب سنتطرق إلى التعريف بالنمو الاقتصادي والتركيز على أهم الفروقات بينهما:

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي: " يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة من الزمن"¹.

النمو الإقتصادي: " يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما، بأي شكل من الأشكال"².

¹ إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 310.

² مالكوم جيلز وآخرون، التنمية الاقتصادية، تعريف: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 31.

كما يعرف النمو أيضا على أنه: "نتاج الموقف الوضعي، وأنه يعود لمفهوم ضيق كمي وقابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوما ذات طبيعة اقتصادية صافية، فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة. باختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي"¹.

نلاحظ من خلال هذه التعاريف المقترحة للنمو الاقتصادي، أنها تتفق حول أن النمو الاقتصادي ما هو إلا عبارة عن² "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على: النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن النمو السكاني بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمو اقتصادي ووفقا لذلك فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

وبمفهوم آخر فإن النمو "زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج"³.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

• إن مصطلح النمو والتنمية الاقتصادية كلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة لكن هناك فروقات أساسية فيما بينها:

* حيث يعد "شومبتر" من الأوائل الذين ميزوا بين النمو والتنمية وأشار إلى أن النمو: "هو حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية أما التنمية فتعني حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات، كما أن النمو يحصل بسبب نمو السكان والثروة و الادخارات، أما التنمية فتحصل بفعل التقدم والابتكار، كما ويعمل

¹ مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2006، ص 31.

² عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³ كاظم علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كامل الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ، 2013، ص 281.

العامل الاقتصادي دورا متميزا في إحداث التطور وهناك فرق آخر بين النمو والتنمية، فالنمو عملية تلقائية تحدث من غير تدخل الإنسان أما التنمية فتشير إلى النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة¹.

إن حدوث النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة و لا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع وبيان ذلك كالتالي²:

1. النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية.. والمفهوم العكسي للنمو هو الركود الاقتصادي أو الكساد أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

2. من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية. يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة التبعية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين، هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات القومية والمحلية.

ويقال أن التنمية لا تتحقق إذا كان ذلك النمو مصحوبا أو متبوعا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.

وبهذا يمكن أن نستخلص النتائج التالية³:

• أن النمو يحقق تلقائيا والتنمية عملية مصطنعة؛

¹ إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، المصدر القومي للإصدارات القانونية، 2013، ص ص 60، 61.

² جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009، ص ص 30-32.

³ خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 39.

- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية؛
- التنمية الاقتصادية أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي؛
- النمو يحدث تلقائياً و لا يحتاج إلى تدخل حكومي؛
- التنمية عملية وليست حالة.

المطلب الثالث: التنمية في عصر العولمة

العولمة واقع قائم حتى لو كانت هناك احتمالات مستقبلية لتعرضها للضعف أو الزوال فيما بعد، والعولمة لم تنشأ من فراغ، ولا تملك دولة بمفردها تغييره، ولا مفر من التعامل معها، على أنها ظرف خارجي يقيد حركة الدول النامية في بعض المجالات، كما انه قد يفتح بعض الفرص في مجالات أخرى.

إن الاندفاع على طريق العولمة والاندماج في السوق الرأسمالي المعدل قبل الاستعداد لذلك يدفع إلى التورط في آلية تنافسية مهلكة، والخيار ليس الاندماج أو الانعزال، إنما الخيار في خلق قدرة التعامل بين هذه الخيارات بتنمية القدرة الذاتية وخاصة الطاقة الإنتاجية وتعزيز التكامل إقليمياً بين الدول النامية وتفعيل أو إيجاد تكتلات إقليمية تعزز القدرة التفاوضية لاقتصادات الدول النامية عن طريق تعزيز خلق مصالح متبادلة بينها وبين اقتصادات الدول المتقدمة لتتحرر نسبياً من آلية التبعية للاقتصادات المتقدمة، فلا الأسواق ولا العولمة يمكن أن تصنع التنمية لأن العولمة والأسواق تستند إلى قانون البقاء للأقوى، وما يصنع التنمية الإرادة الوطنية والتخطيط مع شيء من الحماية المؤقتة والمتدرجة للصناعات الوطنية، دون إهمال لآليات سوق المنافسة بما يمكن اقتحام العولمة مع نمو قدرة الاقتصادات النامية للمحافظة على مصالحها الاقتصادية في التنمية وبقدر تزايد الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية وتحسن موقع الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالتالي إفساح المجال لقوى السوق¹.

¹ نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سلمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط 1، دار الحامد الأردن، عمان، 2006، ص 324.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية (متطلبات، مؤشرات، معوقات)

من الواضح أن تعاريف التنمية الاقتصادية متعددة ولكن من المتفق عليه أن للتنمية عدة متطلبات يجب توافرها ومؤشرات تعكس واقع الاقتصاد ومعيشة الأفراد، بالإضافة إلى وجود معوقات مختلفة منها ماهو سياسي، اقتصادي تعرقل نشاط وطموحات الدولة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

إن تحقيق تنمية اقتصادية يتطلب توافر عدد من المتطلبات التي هي بمثابة أوضاع ضرورية وشروط جوهرية لإمكانية إنجاز هذه العملية¹، وتتمثل أساسا في:

الفرع الأول: تجميع رأس المال:

تتطلب هذه العملية وجود توفير حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير المواد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك ووجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفر أجهزة ومؤسسات تتولى المسؤولية².

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال وهما:

أولاً: رأس المال (Financial) : والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.

ثانياً: رأس المال الحقيقي أو المادي (Real): الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات وخزين المواد الخام.

وقد أجمع الاقتصاديون لمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن تراكم رأس المال ليس مهما بحد ذاته فحسب بل أنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددًا رئيسيًا للنمو الإنتاجي، إن البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأسمال وتؤكد على الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج، وتعتبر أن تراكم رأس المال هو الشرط الضروري ليكون متقدما إضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية كفئة. وينظر إلى تراكم رأس المال على أنه أيضا الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر، حيث أن المستوى المنخفض للإنتاجية هو بمثابة مصدر الحلقة المفرغة.

¹ شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، 2006، ص 327.

² بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2008، الأردن، ص 115.

وأخيرا فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها إلى المواد الحديقة يجعل قدرة هذه البلدان على تكوين رأس المال ضعيفة، ولهذا يتعين على مثل هذه البلدان العمل على تراكم رأس المال¹.

الفرع الثاني: الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وللموارد البشرية أهمية كبيرة في عملية التنمية حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت.

فغاية التنمية تنعكس في كون الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان، حيث أن الإنسان هو وسيلة التنمية فهو الذي يخطط وينفذ عملية التنمية وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية.

ولما كانت عملية التنمية تهدف إلى الارتفاع في مستوى الإنتاج الحقيقي وضمان زيادته بشكل مستمر وبما أن نظريات التنمية الاقتصادية تربط الزيادة في الدخل الحقيقي بأربعة عوامل هي: التراكم الرأسمالي، النمو السكاني، اكتشاف موارد جديدة، التقدم التكنولوجي، فإن دور الموارد البشرية يظهر واضحا في كل ذلك، إذ أن الموارد الطبيعية تكتشف وتتطور وتستخدم من قبل الإنسان، وأن النمو السكاني هو الأساس في نمو الموارد البشرية، وكذلك التقدم التكنولوجي فهو نتيجة لزيادة معارف الإنسان وقدراته ومهاراته، ومما سبق تتجلى بوضوح أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية².

الفرع الثالث: الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته والذي ينتفع بها³.

وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، بحيث يربطون بين تحقيق النمو في بعض البلدان المتقدمة مثل إنجلترا، فرنسا وأمريكا، ووفرة الموارد الطبيعية فيها، في حين يرى الآخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية، رغم أنها يمكن أن تساعده في ذلك وتيسره، ويعلمون ذلك على أن هناك بعض البلدان استطاعت أن تحقق حالة تقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، وفي الوقت الذي

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2007، ص ص 135 -137.

² المرجع السابق، ص 136.

³ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

تمتلك فيه العديد من الدول المختلفة موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق نجاحات في مجال التنمية الاقتصادية.

الفرع الرابع: التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام النتائج والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها، أنها أجدى للمجتمع، وبشكل عام تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر نذكر منها¹:

- براءة الاختراع، والعلاقات التجارية، والمهارات التي لا تفصل عن أشخاص العاملين.
- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة المعدات.

إن التقدم التكنولوجي يعني تغيراً في المعرفة الخاصة بالإنتاج أو التغير في المنتج وقد يعني ذلك تحسن في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أن التنمية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تغير أو تقدم تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية، وتشغيل هذه الطاقات ومن هنا تتجلى أهمية التقدم التكنولوجي في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

وهي المؤشرات التي يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبموجبها يتم تقييم انجاز الدول والمؤسسات المكلفة بتحقيق التنمية والمجالات التي تشملها.

الفرع الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي

تتمحور أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تعكس مدى تحقق تنمية اقتصادية في:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي GDP: الناتج المحلي الإجمالي أو Gross Domestic Product هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية والذي ما زال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، وهو أحد أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي في الدول، بهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو مؤشر للتنمية الاقتصادية يمكن الاستدلال عليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعروف أنه كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة .

¹ فليح حسن خاف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 197.

ثانياً: الناتج القومي الإجمالي GNP: في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون GNP بالأسعار الثابتة)، ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والصنيع ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: هذا المؤشر، نصيب أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يقابله المصطلح الانجليزي (GDP Percapita)، يعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معيار يستخدم غالباً مع المؤشر الأول (الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا المؤشر تعبير تقريبي لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، وهو يساوي مجمل الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد سكان الدولة، وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل¹.

رابعاً: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: هذا المؤشر والذي يسمى بالانجليزية Share Of Net Investment in GDP يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فهذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مئوية تدل على مقدار الاستثمارات، بالنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي لدولة ما، وهو بهذا يساوي قيمة صافي الاستثمارات مقسوماً على مجمل الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في 100%، وهذا المؤشر يقيس الحوافز التي تحفز التنمية الاقتصادية ويعكس المعدل الذي يحول من خلاله رؤوس الأموال لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية.

ولهذا فإن ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية.

خامساً: نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة.

ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

سادساً: مستوى التضخم: يعد مستوى التضخم مؤشراً هاماً على وضعية الاقتصاد.

¹ على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص ص 114-148

سابعاً: مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي: تعتبر مساهمة القطاع الصناعي المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي دليلاً مهماً على تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثامناً: الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات هذه الدولة والقيمة النقدية ل وارداتها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.

يشكل الميزان التجاري الجزء الأكبر من الحساب الجاري للدولة الذي يتألف من الميزان التجاري مضافاً إليه صافي التحويلات للدولة وصافي المساعدات من الخارج.

وكما كانت نسبة الفائض في الميزان التجاري أعلى كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة، حيث أن ذلك يعني ارتفاع قيمة الصادرات بالمقارنة مع الواردات.

الفرع الثاني: الحاجات الأساسية

اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية، فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) له. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكن) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية)

أولاً: مؤشرات اجتماعية: تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية

إن عدم تحقق التنمية الاقتصادية مع رغبة الدولة في تحقيقها وجود عوائق عدة أمام تحقيقها، وتختلف طبيعة هذه العوائق من دولة إلى أخرى:

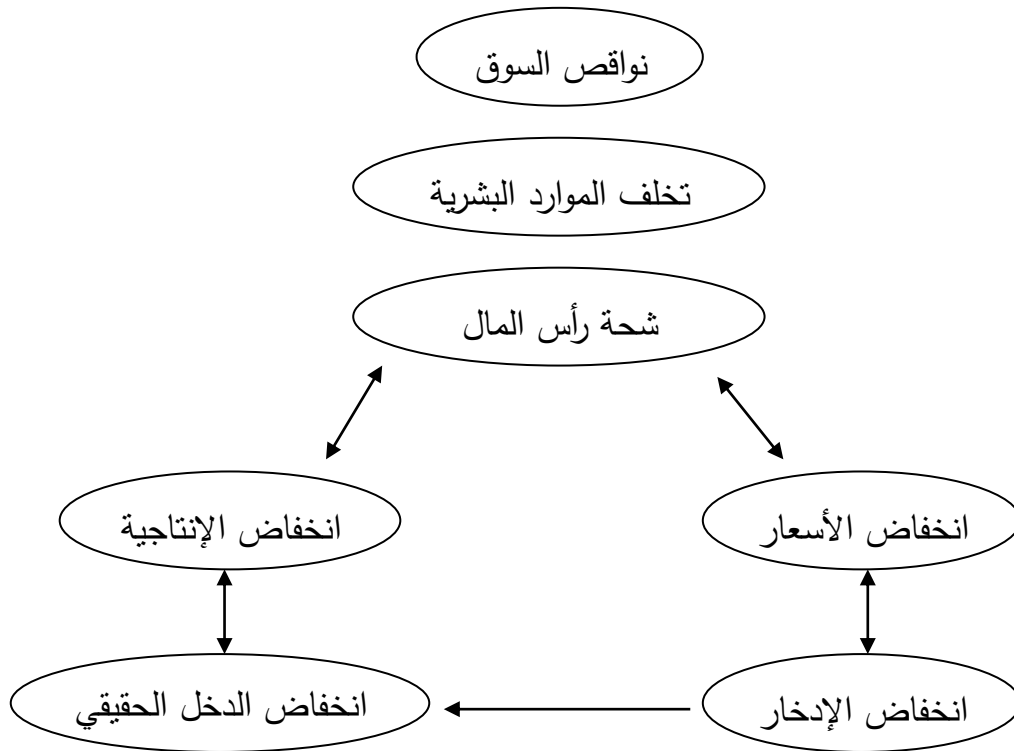
الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية

وتتمثل أهمها في:

أولاً: الحلقات المفرغة: يجمل البعض من الكتاب حالة التخلف وتسببها في وجود حلقات مفرغة كثيرة في الاقتصاد، وأن مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة، بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها¹.

ولذلك فإن بعض من الكتاب يرى بأن الدول المتخلفة تواجه حلقة مفرغة رئيسية، وهي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقير والتي يمكن تصويرها كما يأتي:

الشكل رقم (01): الحلقة المفرغة للفقير



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

تشير هذه الحلقات إلى أن الدول المتخلفة تعاني من عقبات عديدة تعترض عملية التنمية فيها ومن أبرزها نواقص السوق والتخلف في المواد الطبيعية والتخلف البشري وشحة رأس المال وهذه السمات

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 204 - 207.

بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الادخار الذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار وبالتالي استمرار التخلف ومن الحلقات الهامة التي تشير إليها بعض الكتاب هي الحلقة المتصلة بتكوين رأس المال باعتباره أحد العوامل الأساسية التي تعاني الدول المتخلفة من نقص فيها، مما يترتب عليه إعاقة عملية التنمية حيث تواجه الدولة حلقة مفرغة في جانب عرض رأس المال، وكذلك في جانب الطلب على رأس المال.

ففي جانب العرض، فإن النقص في رأس المال سببه نقص الاستثمار الذي يعود إلى القدرة على رأس المال المتمثلة بنقص الادخار والذي يرجع إلى انخفاض الدخل الحقيقي الناجم عن الانخفاض في مستوى الإنتاجية أما الحلقة المفرغة في جانب الطلب، وتتمثل في النقص في رأس المال سببه انخفاض الطلب على رأس المال الناجم عن انخفاض الحافز على الإستثمار الذي يعود إلى انخفاض القدرة الشرائية (الطلب) الناجم عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي والذي يعود إلى انخفاض مستوى الإنتاجية والذي سببه نقص رأس المال.

ولذلك يرى البعض بأن الحلقات المفرغة هذه لا يمكن التخلص منها إلا بالاعتماد على إمكانياتها وقدراتها الذاتية من خلال تعبئة هذه الإمكانيات والقدرات وتوجيهها بأفضل كيفية ممكنة بما يسهم في تحقيق ذلك¹.

ثانيا: ضيق الأسواق المحلية: يرى كندلبرج kindleberger أن من العقبات الرئيسية التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية في الدول المتخلفة ضيق أسواقها.

فالتصنيع لا بد أن يعتمد، على الأقل في مراحله المبكرة على الأسواق المحلية وذلك لأن فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية عادة ما تكون محدودة بسبب ما يعترض طريقها من قيود أو منافسة دولية تتطلب مواجهتها كفاية إنتاجية عالية قلما تتوافر للكثير من هذه الدول في المراحل الأولى للتصنيع، يضاف إلى ذلك، أن ضيق السوق المحلية قد يؤدي إلى تقييد حجم المشروعات ووجود فائض غير مستغل في طاقاتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى زيادة تكاليف الإنتاج ولكن أيضا إلى عدم الانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير.

¹ محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ص 442،

ثالثاً: تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج في البلدان المتخلفة ويقصد بذلك وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الاقتصاد المحلي، أحدهما متقدم والأخر متخلف، وكلاهما شبه مغلق، أي انعدام الترابط الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية.

رابعاً: تبني أنظمة اقتصادية، وسياسات وبرامج لا تناسب الإمكانيات التي تتسم بها الدول النامية.

خامساً: قدرة رؤوس الأموال وخاصة المستمرة منها وهجرة رؤوس الأموال بسبب انعدام البيئة الجاذبة للاستثمار في الدول النامية.

سادساً: ضعف التخطيط وفشل الخطط الاقتصادية في تبني نماذج تنموية مناسبة لحالة الدول المتخلفة.

الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية: من أبرز هذه المعوقات¹:

- معدلات النمو السكاني المرتفعة، وعلاقة ذلك بتوزيع الموارد الطبيعية أو الثروة المادية في الدولة.
- وجود أنظمة اجتماعية من أيام الاستعمار معيقة للتنمية بل وتعتبر حاجزا أمامه.
- محدودية التعليم وندرة المهارات الفنية والإدارية وعدم كفاءة الجهاز الحكومي للقيام بالنشاط الإنتاجي.
- عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني بين عناصره المكونة له.

الفرع الثالث: المعوقات التكنولوجية

نتيجة لأن التكنولوجيا الحديثة نشأت في الدول الصناعية أساساً والتي تختلف الظروف القائمة بها، اختلافاً جوهرياً عن الأحوال السائدة في الدول النامية فإنه يوجد الكثير من العقبات أمام تطبيق الوسائل التكنولوجية ذات الإنتاجية المرتفعة، فمثلاً تتطلب التكنولوجيا الحديثة معرفة متخصصة قد لا تتوفر في كثير من الدول النامية كذلك تنخفض عادة حاجة الأساليب الجديدة من الأيدي العاملة بالمقارنة مع رأس المال. كذلك فإن اختلاف الظروف الأخرى قد يتطلب تكييف الوسائل الإنتاجية الحديثة قبل تطبيقها².

الفرع الرابع: المعوقات السياسية

الافتقار إلى إرادة سياسية لإحداث التنمية لدى القادة السياسيين والنخبة من شرائح المجتمع قد يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية لذا لا بد من توافر الإرادة السياسية للشروع في التنمية وتماشياً مع تطلعات الجماهير نحو إحداث تنمية لرفع مستوى المعيشة الاقتصادية³.

¹ إياد عبد الفتاح النور، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² يسرى محمد أبو العلاء، علم الاقتصاد، ط1، دار الفكر الاجتماعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 292، 293.

³ زيادة جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص

وعليه فإن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعداد ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية وأن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

1- المعوقات الخارجية:

- سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية.
- شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الدول.
- اعتماد الدول المتخلفة على التخصص في تصدير سلعة أو مادة واحدة بشكل آخر بالتوازن القطاعي.
- خضوع حركة انسياب رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة من قروض مساعدة ومنح هبات، إلى الاعتبارات السياسية التي تحكم بالدرجة الأولى إقتصاديات الدول المتقدمة المانحة.

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية

إن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي بل لا بد أن تستند إلى إستراتيجية معينة، مبنية على أساس نظرية معينة، إذا ما استعرضنا أدبيات التنمية نلاحظ ثلاث نظريات للتنمية الاقتصادية اعتبرت الأساس بالنسبة لما كتب في هذا المجال¹.

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية Big Push Theory

أ. افتراضات النظرية:

إن صاحب هذه النظرية هو Rosentien Rodam الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق، ولهذا فإن التقدم خطوة بخطوة في نظر Rodam لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة من ناحية العرض والطلب على رأس المال.

فمن ناحية العرض: نجد أن انخفاض القدرة على الادخار في هذه الدول يعود بالأساس إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الناجم عن انخفاض الإنتاجية.

من ناحية الطلب: يعود لانخفاض حوافز الاستثمار نظراً لانخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد في تلك الدول، وسبب ذلك ناجم من انخفاض الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى نقص رأس المال المستخدم في الإنتاج والذي يؤدي حقا إلى انخفاض حوافز الاستثمار².

وينطلق (Rodam) في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي وتدريب القوى العاملة، وهذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات.

ويقترح (Rodam) أن تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها ويكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، مع مراعاة التوازن بين مشروعات

¹ محمود مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 392.

² محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، ط 1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 88.

البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية إلى جانب ضرورة الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية.

ويبرر (RODAM) تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية، الناجمة عن برنامج الاستثمار الضخم في كل مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الإنتاجي المباشر، إذ مثل هذه الوفورات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة وبالتالي فإن الإنتاج في الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر رأس المال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير ويرفق (Rodam) بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة والتي ينجم منها وفورات خارجية:

- عدم التجزئة في دالة الإنتاج: عدم التجزئة في المستلزمات والإنتاج أو العملية التصنيعية.
- عدم التجزئة في الطلب: تتطلب إقامة الصناعات المعتمدة على بعضها في البلدان المتخلفة مما يساعد على تأمين الطلب.
- عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات: الحجم الكبير للاستثمارات يتطلب قدرا كبيرا من المدخرات وهذا ما قد لا يتوفر لدى البلدان المتخلفة، ويمكن التغلب عليها في حالة كون الميل الحدي للإدخار أعلى من الميل المتوسط للإدخار.

ب. نقد نظرية الدفعة القوية: من جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يأتي:

- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد.
- كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادرات كثيرة ومتنوعة، اقتصادية وإدارية ومحاسبية وهندسية والتي لا تتوفر في مثل هذه البلدان المتخلفة.

أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان.

إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد الأمر الذي يولد ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

ولهذه الأسباب فإن المنتقدين يعتقدون بأن الشواهد تعتبر غير كافية لإثبات أن الدفعة القوية للاستثمار هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا¹.

(1) مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 88-91.

المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن

أ. افتراضات النظرية:

يمكن إبراز أهم نقاط النظرية فيما يلي¹:

لقد صاغ (Rodam) فكرة الدفعة القوية، التي قدمها فيما بعد (Nurkse) في صيغة حديثة أخذت نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن، ويركز "بيركسيه" على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكداً أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد. بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة.

وعليه فإن هذه النظرية تعتم برنامجاً ضخماً من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس بغرض التصدير، على الأقل في المراحل الأولية، وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية.

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب، وتجدر الإشارة إلى أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية ولا بد من الإشارة إلى أنه لم يقصد هنا بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع مختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب.

وهناك منهجان للنمو المتوازن، الأول يشير إلى الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل الأساسي للاقتصاد والثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج.

ولتوفير المواد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم يدعو "بيركسيه" إلى الاعتماد على المواد المحلية المتاحة من القطاع الزراعي كما يدعو إلى استيعاب فائض العمالة في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي كما يرى ضرورة فرض الضرائب زراعية وتحويل شروط التبادل لغير صالح الفلاح.

¹ المرجع السابق، ص 99.

ب. الانتقادات الموجهة للنظرية:

وجهت لها العديد من الانتقادات وفي مقدمتهم "ألبرت هيرشمان" و "سنجر" وغيرهم، ومن أهم الانتقادات:

- إن إقامة الصناعات جميعها في أن واحد قد تؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج مما يجعلها غير مربحة كالتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية؛
- يفسرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة؛
- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية لأن يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان؛
- يؤكد البعض بأن مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على البلدان المتقدمة، وأن هذه النظرية في الواقع هي تطبيق لحالة البطالة الكينزية على بلد متخلف.
- لهذا فإن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض، ولكنها غير ناضجة لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة¹.

المطلب الثالث: نظرية النمو غير المتوازن**أ- افتراضات النظرية:**

وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي "هيرشمان" حيث هاجم الإستراتيجية النمو المتوازن والتي كانت تركز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى "هيرشمان" بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل، كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو

¹ المرجع السابق، ص 95.

التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه. وفيما يلي الخطوط العريضة التي يجب أن تتضمن إستراتيجية التنمية الشاملة¹:

- لا بد أن تضم ميادين العمل الحكومي؛
- تحديد المشروع الاجتماعي؛
- المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الخاص؛
- التوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العامة كالتعليم، الصحة، والإسكان؛
- سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الإنتاجية؛
- سياسة مالية نقدية وتجارية عامة ملائمة.

أ. الانتقادات الموجهة لنظرية النمو غير المتوازن:

يعتبر البعض أن هذه النظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار مع ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات من أهمها ما يلي²:

- أن افتراض هذه النظرية يجري بصفة أساسية من خلال المبادرة الفردية، والتي تتخذ من خلال التوازن محركا للنمو، معنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل، والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد، وأن قرارات الاستثمار في البلدان النامية تمثل العقبة أمام التنمية فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية؛

- أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيبة واتجاه توفيق النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة؛

- إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية في ضوء الشح في المواد، قد يقود إلى الضغوط التضخمية في بلدان نامية.

والخلاصة من هذا وعلى المستوى الاقتصادي فإن النظريتين يمكن أن تكونا مكملتين بدلا من أن تكونا متنافستين.

¹ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص ص 77، 78.

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

خلاصة الفصل الأول:

أجمع أغلب الاقتصاديين على أن التنمية هي الأداة أو الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من أن تواجه عوامل تخلفها وتحقق عوامل تقدمها، حتى أصبحت التنمية هدفا مشتركا للمجتمعات المعاصرة كلها رغم اختلاف وسائل الوصول إليها وأساليب تحقيقها.

لقد اتضح مما سبق إلى أي مدى ترتبط التنمية بالاقتصاد القومي، فمقومات التنمية في أي مجتمع تعتبر عوامل دعم الاقتصاد القومي، كما أن معوقاتنا ما هي إلا مؤثرات سلبية عليه.

الفصل الثاني: الإنفاق العام

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة؛

المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق العام ومحدداته؛

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

تمهيد:

من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على متغيرات النشاط الاقتصادي وعلى التنمية الاقتصادية، فازدادت النفقات العامة للدولة حجماً مع تطور حجم الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة، فهي تعتبر جزء هام من الطلب الكلي. وبالتالي من خلال هذا الفصل نقوم بدراسة الجوانب الهامة المتعلقة بالنفقات العامة وذلك من خلال التطرق إلى تعريفها وتطورها، وظائفها بالإضافة إلى تقسيماتها في المبحث الأول، والضوابط التي تحكمها وكذا ظاهرة تزايدها و أهم حدودها في المبحث الثاني، أما فيما يتعلق بالمبحث الثالث فيتناول دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية وآليات تأثيره على مؤشراتهما.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومع تطور الحاجات الإنسانية زادت مبررات لجوء الحكومة إليها بشكل يجعلها كعنصر أساسي في الجوانب الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

تطور مفهوم النفقات العامة وتعددت التعاريف الخاصة بها تماشياً مع تطور أدوار الدولة وتدخلاتها في الحياة الاقتصادية.

الفرع الأول: تطور مفهوم النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة، تطورت النفقات العامة وتطور مفهومها.

أولاً: المفهوم التقليدي للنفقات العام

لم تتجس سياسة التدخل التي انتهجها الفكر التجاري في أواخر عهده، وطالب الفكر الاقتصادي الطبيعي للدولة أن تتبع النظام الاقتصادي الطبيعي الحر وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي واقتصر دور الدولة الحارسة، حسب رأي الاقتصادي آدم سميث، على القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في تأمين الدفاع والأمن والعدالة، إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة، التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة، التي لا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر.

وقد أدى تقلص أهمية نشاط الدولة الحارسة، والتمسك بحياد نشاطها المالي حسب قانون ساي إلى نتائج عديدة، أثرت في مفهوم النفقات العامة، أهمها:

* ضرورة تقليل النفقات العامة، بحيث يجب أن تكون في أضيق حدود، وبالقدر اللازم لتمكن الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحدودة، لما تنطوي عليه النفقات العامة من استهلاك لجانب من ثروة المجتمع، نتيجة للطابع الاستهلاكي، وغير الإنتاجي لنشاط الدولة.

* ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة، واقتصارها على الغرض المالي فقط، الذي أبعدها عن أن يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية.

هكذا كان دور الدولة أو نشاطها المالي حياً بحيث يستهدف إحداث آثار اقتصادية واجتماعية وعلى هذا نادى الاقتصاديون التقليديون بضرورة الاقتصاد في النفقات العامة، وذلك بحجة أن الإنفاق

الحكومي ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع وان الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال فرض الضرائب، كما أن التوسع في النفقات يعني التوسع في تحميل المزيد من الضرائب وبالتالي تحمل أفراد المجتمع لعبئ ضريبي أكبر وهو ما يؤثر على مستواهم الاستهلاكي¹.

ثانياً: المفهوم الحديث للنفقات العامة:

جاءت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث وجد كينز أن سبب الأزمة هو قصور الطلب الكلي، وفي ظل استحالة زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص فإنه لا بد على الدولة أن تقوم بنفسها بدور المستهلك والمستثمر من أجل تحفيز الطلب الكلي وسد الفجوة من العرض والطلب الكلي في حالة الركود والكساد².

وبذلك اتسع نطاق وحجم الإنفاق العام ليشمل الإنفاق على النشاط الاقتصادي والاستثماري بالإضافة إلى الإنفاق على النشاط التقليدي للدولة، حيث أصبح الإنفاق العام للدولة لا يستهدف فقط تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل فحسب، بل أيضاً توزيع الدخل ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

وفي ظل الدول الاشتراكية أو المنتجة، التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه، نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج، ازداد حجم النفقات العامة، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة، الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك وفقاً لخطة قومية شاملة، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها³.

أما في الدول النامية المستقلة حديثاً فإنه يقع على عاتق الدولة مسؤولية التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الإنفاق العام على إنشاء البنى التحتية الضرورية لعملية التنمية هذا بالإضافة إلى إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد، وهكذا فإن الإنفاق في الدول النامية قد اتسع نطاقه وأصبح له دوراً استراتيجياً في تحقيق هدف النمو من بين الأهداف الأخرى.

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص ص 51-53

² محمد خليل علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 92.

³ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والفكر الإسلامي)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007، ص 202.

الفرع الثاني: تعريف النفقات العامة

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقات العامة، فكلها تصب في معنى واحد لهذا

الموضوع

* تعرف النفقة العامة بأنها: " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احد تنظيماتها، بهدف إشباع حاجة عامة".

1. * كما يعرفها البعض الآخر على أنها: " كم قابل للتقديم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة"2.

* وتعرف أيضا على أنها: " مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"3.

* تعرف بأنها: " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ممثلة في الحكومات أو الجماعات المحلية،" أو "إنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة"4.

ومن التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

" النفقات العمومية هي تلك المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف وحداتها الإدارية للحصول على السلع والخدمات من أجل القيام بمهامها وواجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين، فهدفها هو تحقيق الربح العام".

ووفقا لهذه التعاريف ، فإنها تشترك في ثلاثة عناصر أساسية والتي تعتبر بمثابة أركان للنفقات العامة

وهي:

النفقة العامة مبلغ من النقود: يجب أن تكون النفقة مبلغا من النقود، فمع شيوع الاقتصاد النقدي والتخلي عن نظام المقايضة وأصبحت الدولة تتفق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن مزايا جعل الإنفاق العام نقديا ما يأتي:

1 حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 259.

2 عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2005، ص 27.

3 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 173.

4 بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مؤتمر الأبحاث الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11 - 12 مارس 2013، ص4.

* أن التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني للأفراد وللدولة مقارنة بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة البدائي.

* سهولة إجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الإنفاق النقدي للدولة وصعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني.

* الإنفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الأفراد في الاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة¹.

صدور النفقة العامة من جهة عامة: يشترط في النفقة العامة أن تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها العامة. الهيئة العامة : كل هيئة ذات شخصية معنوية وتخضع لأحكام القانون العام².

كما تصدر عن الجماعات المحلية ممثلة في الولاية والبلدية، ونتيجة لذلك لا تعتبر المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة طبيعية أو معنوية بمثابة نفقة عامة حتى ولو هدفت إلى تحقيق الصالح العام³.

الهدف منها هو إشباع حاجة عامة: لا تكون النفقة عامة إلا إذا كان الهدف منها هو إشباع حاجة عامة وبالتالي لا يمكن اعتبار المبالغ النقدية التي يعترف بهدف إشباع حاجة خاصة من قبل الإنفاق العام، وفي الحقيقة فإنه لا يمكن الاعتماد على معيار محدد من أجل التمييز بين الحاجة العامة أو الخاصة وذلك باعتبار أن عملية التحديد تركز أساساً على معيار سياسي أكثر منه اجتماعي أو اقتصادي، وبالتالي فإن السلطة السياسية في الدولة هي التي تقرر ما إذا كانت النفقة عامة أو خاصة وذلك استناداً على قواعد محددة والتي من شأنها أن تضمن مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع⁴.

الفرع الثالث: مجالات الإنفاق العام

لا يوجد هناك سقف للنفقات، خاصة في الوقت الحالي، وذلك لأن النفقة هدفها تلبية الحاجات العامة، والحاجات تمتاز بالتجدد والتداخل، لذا على الدولة أن تحاول دوماً تلبية تلك الحاجات، وهذا يتطلب الإنفاق في كثير من المجالات، ومن هنا فإن الإنفاق العام في تزايد مستمر .

وليس شرطاً أن تتفق جميع الدول في جميع مجالات الإنفاق، لأن ذلك يعتمد على طبيعة النظام القائم وعلى مدى الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي للدولة، ويمكننا أن نذكر المجالات التالية للإنفاق العام:

¹ سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار دجلة للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 56.

² فتحي احمد نياض عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 59، 60.

³ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2003، ص 24 .

⁴ محمد جمال ذنبيات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 65 .

- 1- الإدارة العامة (الإنفاق على جميع أجهزة ومؤسسات الدولة)؛
- 2- الدفاع الخارجي؛
- 3- الأمن الداخلي؛
- 4- العلاقات الخارجية الدولية (الإنفاق على السفارات والملحقات الثقافية والعسكرية... الخ)؛
- 5- الشؤون الاجتماعية والصحية؛
- 6- التعليم والبيئة والقضاء؛
- 7- التنمية الاقتصادية؛
- 8- الأبحاث العلمية؛
- 9- المواصلات والاتصالات؛
- 10- البنية التحتية، الزراعة والري والصناعة والسياحة¹.

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى الإنفاق العام

من أهم مبررات اللجوء إلى سياسة الإنفاق العام ما يلي:

الفرع الأول: تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد

يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يقابله ندرة الموارد وبالتالي فإن تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار².

وتخصيص الموارد يشمل العديد من التقسيمات منه³:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و السلع الاستهلاك؛
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص؛
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

¹ طارق الحاج، المالية العامة (الاقتصاد المالي)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 128، 129.

² كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 1994، ص 42.

³ كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2009-2010، ص 34.

فتخصيص الموارد في الاقتصاد يعتبر موضوعا بالغ الأهمية بحكم أنه يتمثل في مدى القدرة على الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، وبالتالي التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع الحاجات التي تحقق المنفعة العامة.

وتعتبر النفقات العامة من الوسائل المتاحة للدولة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد إذ أن جهاز السوق هو الذي يقوم بتخصيص الموارد في الاقتصاد، لكنه قد يعجز أحيانا عن التخصيص الأمثل لها بشكل يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ قد تؤدي قوى السوق إلى المبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية وذلك سعيا وراء الربح، وهنا تأتي سياسة الإنفاق العام في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية ودعم تخصيص الموارد المتاحة سواءً عن طريق قيام الدولة بعملية إنتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد، وبالتالي تمكن الدولة من التأثير في التغيرات الاقتصادية وتجنب الاختلالات أو عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية أو للمؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني، والتي تقوم بإنتاج سلع وخدمات ضرورية لتجنب إفلاسها وتحويل الموارد المالية والبشرية من قطاعها إلى قطاعات أخرى والتي تقوم بإنتاج منتجات وتقديم خدمات كمالية.

وحسب "موسجراف" فإن هذه الوظيفة تختبر التطرق إلى الشكلين الغالبين على النفقة العامة وهما:

أولاً: إنتاج السلع والخدمات العامة: تكتسي عملية إنتاج السلع والخدمات العامة والمقدمة من قبل الحكومة أهمية بالغة، كونها تسعى لتحقيق المصلحة العامة.

1- مبررات السلع والخدمات العامة: إن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف إلى تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، فهي بذلك تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وتلعب دورا كبيرا في تحسين ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وهذا ما جاء به كل من الاقتصاديين "رتشارد موسجراف" و"بيجي موسجراف" حيث أظهرنا وبيننا مدى ضرورة توفير هذه السلع والخدمات العامة والتي حسبهم فإنها تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:

أ - السلع والخدمات العامة الخالصة: وتتميز بخصائص عديدة منها أن استهلاك وحدة واحدة من هذه السلع أو الخدمات من طرف فرد ما لا يقلل من إمكانية استعادة باقي الأفراد منها، أي أن استهلاك هذه السلع يتميز بما يسمى بعدم المزاحمة.

كما تتميز بصفة أخرى وهي "عدم إمكانية الاستثناء من استهلاكها"، إذ أنه من الصعب ومن غير الممكن استبعاد بعض الأفراد من الاستفادة منها أو بالأحرى التفريق بين المستفيد منها بالمجان والمستفيد منها بمقابل، لأن ذلك غير مقبول من وجهة نظر اجتماعية وحتى سياسية والتكلفة لذلك مساوية للصفر¹.

ب- السلع والخدمات العامة غير الخالصة: وهذا النوع من السلع والخدمات يتميز بكونه قابل للمراجعة الجزئية وليس الكلية، وهذا يعني أن استفادة مستهلك جديد من هذه السلع والخدمات قد يؤدي إلى انخفاض العائد أو الفائدة التي كان يحصل عليها من قبل وهو ما يسمى بالمزاحمة الجزئية، وبالرغم من تناقص المنفعة من وقت لآخر في السلع والخدمات العامة غير الخالصة فإن ذلك لا ينقص من أهمية وجودها والتي تركز على استفادة الجميع منها دون استثناء بغض النظر عن كون هذه الاستفادة جزئية كانت أو كلية².

2- نوع وحجم السلع والخدمات العامة: تعتبر طريقة تحديد حجم ونوعية هذه السلع والخدمات أمراً معقداً، فنظرياً تحدد كمية هذه النفقات العامة بالحد الذي يتساوى فيه التكلفة الحدية مع المنفعة الحدية لها، أي أن إنتاج هذه السلع والخدمات العامة يبقى مبرراً وقابلًا للزيادة مادامت منفعتها الحدية أكبر من تكلفتها الحدية، غير أنه وفي حقيقة الأمر فإن قياس وتحديد المزايا والتكاليف ليس بالأمر السهل إلا في حالة تطبيق ذلك على الاستثمارات العامة، حيث تكون هناك سهولة في تحديد التكاليف والأرباح وذلك بحكم خضوعها إلى الإرادة المالية والرقابة المحاسبية².

ثانياً: الإعانات المقدمة للأعوان الاقتصادية: تمثل الإعانات ومختلف المساعدات المقدمة من طرف الدولة الشكل الثاني الغالب على النفقات العامة وذلك حسب "موسجراف".

1- مبررات إعانات إنتاج السلع والخدمات للأعوان الاقتصاديين: تبرز أهمية هذه الإعانات والمساعدات كشكل من أشكال النفقات العامة بالآثار الخارجية التي تنتج عنها، إذ أنها تعتبر دعماً مالياً يحد من التكاليف، وتكون لها نتائج إيجابية على المدى الطويل.

ففي مجال الفلاحة والتنمية الريفية فإن الإعانات المقدمة للمزارعين والفلاحين لها تأثير على الصعيد الاقتصادي، إذ أنها تعتبر دعماً مالياً يحد من تكاليف الإنتاج ويساهم في دعم الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي، أما على الصعيد الاجتماعي فهي تساهم في الحد أو التخفيف من البطالة كون أن نسبة هامة من

¹ عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)،

ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص 34.

² كريم بوددخ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

اليد العاملة تعمل أو تشتغل بالأراضي الفلاحية، أما على الصعيد البيئي فهي تساهم في عملية الحفاظ على البيئة والمحيط من خلال دعمها لاستمرار النشاط الزراعي وعدم تحول الأراضي والمساحات الخضراء إلى أراضي للبناء.

ونفس الأمر ينطبق على إعانات الإنتاج للمؤسسات الاقتصادية، إذ أنها تعتبر مبررة مادام المقابل الناتج عنها يفوق تكلفتها، والمعلوم أن آثار ومزايا هذه الإعانات لهذه المؤسسات تستمر للمدى الطويل، إذ أن إعانة مؤسسة قصد الحد من تكاليف إنتاجها مع مرور الوقت يساهم في مواصلتها لعملية الإنتاج وتوظيف العمال، وبالتالي الحفاظ على نسبة مهمة من الدخول مما يساهم في تدعيم الطلب الذي يشكل حافزا آخر لمواصلة الإنتاج، وهذه تعتبر من أكبر إيجابيات هذا النوع من الإعانات.

الفرع الثاني: إعادة توزيع الدخل

تسعى مختلف الدول إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة وتقليصا للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى المداخل المنخفضة، حيث تزداد دخول طبقة ذوي الدخل المحدود بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية وبشكل مباشر عندما يتحصلون على إعانات نقدية، ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات ذات الدخل المرتفع، وذلك بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية وتقوم النفقات العامة بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية ومستوى الدخل، وذلك بصورة غير مباشرة لذوي الدخل المحدود¹.

لكن هناك العديد من الاقتصاديين ينتقدون ما يسمى بإعانات البطالة كونها تساهم في تكريس التكاثر وانعدام الرغبة لدى الأفراد في البحث عن فرص ومناصب للعمل، وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإدارية، إلا أنها ورغم ذلك فإن مؤيدي الفكر الكينزي يعتبرونها العلاج الأمثل لمواجهة ارتفاع نسبة البطالة خصوصا في أوقات الأزمات وتراجع القدرة الشرائية تبعا لذلك.

الفرع الثالث: تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا استقرار المستوى العام للأسعار، حيث أن عدم الاستقرار في الأسعار سوف يؤدي إلى إحداث اختلالات تمس مختلف المتغيرات الاقتصادية، كما أن الاستخدام الكامل

¹ علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، بدون دار نشر، الكويت، 2001، ص 58.

للموارد ودون تعرض الاقتصاد الوطني لارتفاع في المستوى العام للأسعار يعبر أيضا عن الاستقرار الاقتصادي، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم، والنفقات العامة هي التي تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على هذه المستويات الطبيعية، وذلك من خلال الإعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها إلى زيادة المستوى العام للأسعار من جهة إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة من جهة أخرى، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة وهذا يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به أو تلعبه النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات والأزمات الاقتصادية.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

إن تقسيم النفقات العامة يعني دراستها من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها، ومن المنطقي أن تتنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة. وعليه فقد تم تقسيم النفقات العامة وفقا لعدة معايير:

الفرع الأول: معيار التكرار والدورية

يتميز هذا المعيار بنوعين من النفقات:

أولاً: النفقات العادية: هي التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة كمرتبات الموظفين ومعاشاتهم وأثمان الأدوات والوسائل اللازمة لسير المرافق والمشروعات العامة في الدولة، ولا يعني هذا أن كمية أو حجم هذه النفقات يجب أن لا يتغير من ميزانية إلى أخرى حتى توصف بالعادية بل يكفي أن تتكرر بنوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلفت مقدارها من وقت لآخر حيث تعتبر نفقات عادية، وتمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة والمتمثلة أساسا في إيراداتها الضريبية وإيراداتها من أملاك الدولة¹.

ثانياً: النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية العامة للدولة، وقد تتكرر في نفس السنة لأسباب استثنائية، ولا يمكن تقدير حجمها مسبقا مثل نفقات مواجهة

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2006، ص 70.

الكوارث الطبيعية أو الحروب، وبالتالي فإن تمويل هذه النفقات يكون عن طريق الموارد العامة غير العادية والتمثلة في الاقتراض والإصدار النقدي¹.

وفي الوقت الحالي فإن العديد من الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الإيرادات العامة إذ تحولت الإيرادات غير العادية إلى عادية مع ازدياد لجوء الدولة إليها في إطار السياسة المالية، وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة، لذلك اتجه الفكر المالي الحديث إلى التحول إلى تقسيم آخر أكثر واقعية وذلك كمايلي²:

- **النفقات الجارية:** وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي تتكرر بصورة منتظمة لتيسير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة، مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل أجور، مساهمات العاملين، وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات.

- **النفقات الاستثمارية:** وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون أراضي وكذا أصول غير مادية، والهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أنها توصف بأنها مرنة وتستجيب لتقلبات المقدر المالية للدولة.

و بالتالي فإن هذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية إذ أنه يركز على طبيعة هذه النفقات، منها ما هو موجه لتيسير شؤون الدولة (النفقات الجارية) ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية (النفقات الاستثمارية).

الفرع الثاني: المعيار الاقتصادي (معيار طبيعة النفقات): استنادا إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

أولاً: النفقات الحقيقية Government purchases: أو كما تسمى Exhaustive expenditures وهي تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض- العمل - رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن، دفاع، عدالة، المرافق العامة، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي، فكافة المشتريات الحكومية من سلع وخدمات لازمة جميعها تعد نفقات حكومية حقيقية³.

¹ سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة**، دار منشورات الحلبي الحقوقية للنشر، بيروت، لبنان، 2003 ص ص 46، 47.

² كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ سعيد عبد العزيز عثمان وآخرون، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 264.

فالدولة هنا تحصل على مقابل تلك النفقات وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارها كنفقات منتجة لكونها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة.

ثانيا: النفقات التحويلية

وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي¹.

الفرع الثالث: المعيار الوظيفي (معيار الغرض من النفقة)

كما تنقسم النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي:

أولاً: النفقات الإدارية: تتضمن النفقات الإدارية كل ما تنفقه الدولة للحصول على الخدمات والسلع الاستهلاكية التي تتطلبها الإدارة، سواء كانت مخصصات رئاسة الدولة، مرتبات موظفي وعمال الإدارات والمصالح الحكومية².

ثانيا: النفقات الاجتماعية: وهي تلك المبالغ التي تخصصها الدولة من أجل خدمة الأغراض الاجتماعية مثل: نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية، وكذا نفقات البحث العلمي والثقافة.

ثالثاً: النفقات الاقتصادية: وهي تلك النفقات التي تخصصها الدولة للقطاع الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية محضة تخص زيادة الإنتاج وتراكم رؤوس الأموال.

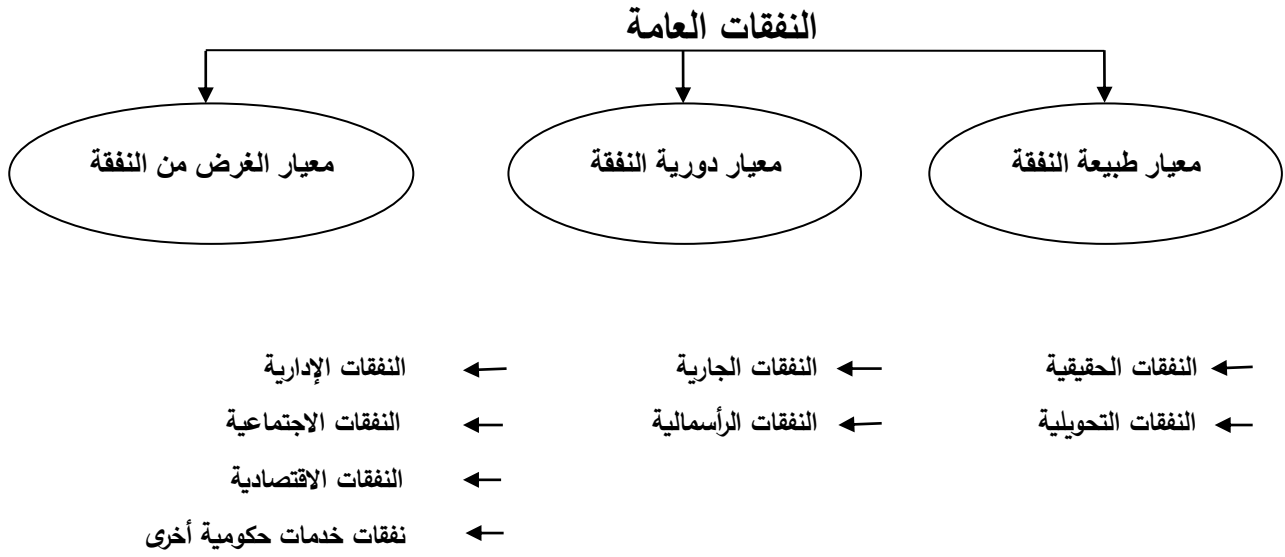
رابعاً. نفقات خدمات حكومية أخرى: وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده إضافة إلى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية³.

¹ محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 142.

² فاطمة السويسي، **المالية العامة موازنة-ضرائب**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص 42.

³ علي زغود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2005، ص 23.

الشكل رقم (02): أنواع النفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

المبحث الثاني: ضوابط الإنفاق العام ومحدداته

إن انفراد السلطة العمومية بقرار إقرار النفقات العامة لا يعني المضي بها قدما إلى مستويات غير محددة، وإنما يكون وفق معايير وقواعد ومحددات عديدة والتي تحدد النوع والحجم الأمثل للنفقات العامة وظاهرة تزايدها بما يضمن مشروعيتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العام

يجدر الذكر أن لكل نفقة أهداف ومسعى تأمل إلى تحقيقه وهو ما يسمى بالمنفعة العامة، لكن بالمقابل تتحكم فيها عدة ضوابط، ويقصد بها تلك القواعد التي تتم على أساسها النفقة العمومية.

الفرع الأول: قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين أغلب منظري المالية العامة، وقاعدة المنفعة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد فإن تلك النفقات تعتبر غير مبررة والمقصود بتحقيق الفائدة أو المنفعة العامة أن لا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض شرائح المجتمع على حساب الآخرين، كما يقصد بها أيضا أن يتم الإلمام بالاحتياجات الإجمالية الحقيقية للمصالح العمومية لتقديم احتياجات كل مصلحة أو مرفق وكل باب من أبواب النفقات على ضوء احتياجات كل المصالح وأوجه الإنفاق الأخرى¹.

فهي تهدف إلى تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة².

الفرع الثاني: قاعدة الاقتصاد

ونعني بها ترشيد وحسن تسيير وإدارة الأموال العمومية، ويكون ذلك من خلال محاولة تحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع من خلال زيادة كفاءة الإنفاق العام من جهة ومن جهة أخرى محاولة تحقيق توازن بين

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008، ص ص 82، 83.

² محمد بصدوق، النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، 2009، ص 16.

النفقات العامة المراد تحقيقها وأقصى ما يمكن تخصيصه من موارد مالية كاعتماد مالي لها، ويكون ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالمبادئ التالية¹:

أولاً: تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: إذ أن وجود سلطة إقرار النفقة العامة بيد الدولة لا يعني ذلك تماهيا ومغالاتها في الرفع من حجمها، وإنما ذلك يكون بالاستناد لحجم أمثل لهذه النفقات يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة للمجتمع في حدود ما هو مخصص لها من موارد مالية.

ثانياً: إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع تحديد مجموعة من العناصر منها: التكاليف الاستثمارية، خطة التمويل المقترحة، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة وعلى الاقتصاد، وكذا الآثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية كسعر الفائدة والادخار، وتعتبر دراسة الجدوى من أهم الوسائل الممكنة لتطبيق الرشادة في تسيير النفقات العامة خاصة في ظل النفقات الاستثمارية كونها تمثل في مشاريع عامة يسهل من خلالها تحديد الاحتياجات والتكاليف من جهة والأرباح والمزايا الناتجة عنها من جهة أخرى.

ثالثاً: الترخيص المسبق من قبل سلطة تشريعية: يعتبر الترخيص المحصل عليه من السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بمثابة الخطوة الأولى نحو ترشيد النفقات العامة، كونها تصدر عن ممثلي الشعب الذي نقد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض الأنواع من النفقات العامة المقررة واستبدالها من الميزانية الأولية الموجهة لهم للتصديق عليها بما يخدم المصلحة العامة.

ويعني ذلك عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة².

رابعاً: تجنب الإسراف والتبذير: إذ أن تعدد صور الإسراف والتبذير في ميدان النفقات العامة يحتم العمل على تجنبها لكونها تفقد النفقة العامة مبررات وجودها، كما أن الإسراف والبذخ في الإنفاق العام يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن أن تستخدم وتوجه إلى مجالات واستخدامات أخرى تكون الفائدة منها أكبر، إضافة إلى أنه يضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويدفع المكلفين بدفع الضريبة إلى التهرب من دفعها.

ولا يعني تطبيق قاعدة الاقتصاد والتدبير في الإنفاق العام الشح في الإنفاق أو ادخار المال أو الإحجام عن الإنفاق جزافاً حتى في المسائل التي يقود الإنفاق عليها إلى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة وحتى

¹ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 53.

² عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 66.

يتم تطبيق هذه القاعدة من أجل تحقيق الرشد في الإنفاق العام وبالتالي تحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف، فإن الأمر يتطلب أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية صارمة إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته وحدوده في التنفيذ السليم، وعليه فالرقابة على طريقة صرف النفقات العامة يمكن أن تمارسها ثلاثة جهات وهي، الإدارات، الهيئات السياسية وكذا جهات أخرى مستقلة ومتخصصة، وبذلك تأخذ الرقابة الأشكال التالية¹:

- الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتمثل مهمتها في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر لها، وفي الحقيقة هذا النوع من الرقابة لا يعتبر كرقابة سابقة على الإنفاق فيما يخص ترشيد النفقات إذ تعتبر رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها.

- الرقابة السياسية (البرلمانية): وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تقييد الاعتمادات المالية المقررة في الميزانية العامة للدولة بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه.

ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق بالإضافة إلى الحق في فحص الحسابات الختامية وإقرارها حق قبول أو رفض الاعتمادات الإضافية، وهذا النوع من الرقابة وعلى الرغم من أهميته إلا أنه قد يكون قليل الفعالية خاصة في الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان إلى تأييد الإدارة أو الحكومة حتى ولو كانت مخطئة.

- الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية المعمول بها، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة لها.

ويتولى هذا النوع من الرقابة في الجزائر مجلس المحاسبة ومن المفروض أن يكون هذا النوع من الرقابة من أكثر الأنواع فاعلية نظرا لتخصص القائمين عليها، وتوفر إمكانية ممارسة الرقابة السابقة

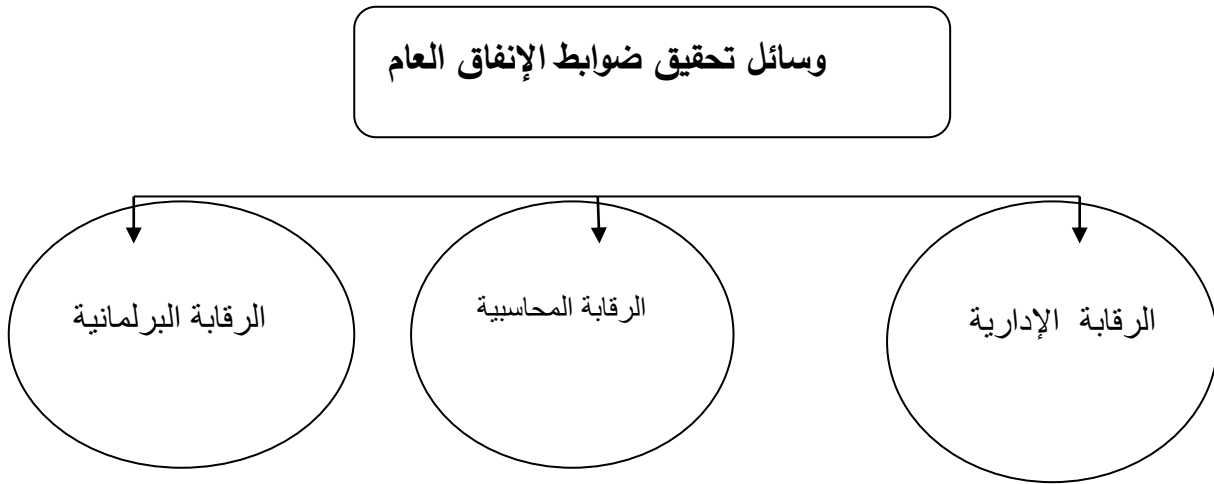
¹ بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011 ص ص 56، 57.

واللاحقة وكذا الحق في تحديد المخالفات والأخطاء المادية بالإضافة إلى إبداء الرأي في الأساليب التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار.

الفرع الثالث: قاعدة الضمانات

وتعني هذه القاعدة أن لا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة أي موافقة السلطة التشريعية، كما يقصد بها أيضا احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها (الإدارية، البرلمانية والمحاسبية)¹.

الشكل رقم(03): وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام



المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الفرع الرابع: ضابط المرونة

وهو من الضوابط التي بدأت تشكل حيزا في مجال النفقات العامة خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها، سواء الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، بحكم أن لها تأثيرا مباشرا وغير مباشر على حجم النفقات العامة، وهو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات.

مرونة النفقات العامة تكون من إطارها الايجابي وليس من إطارها السلبي، إضافة إلى كونها خاضعة إلى ضوابط أخرى متكاملة فيما بينها، فالعمل وفق مبدأ المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة وبالأوجه المحددة لها، فمرونة النفقات لا تكون فقط في حجمها وإنما أيضا في الأوجه الموجهة لها، والتي قد يحصل تعارض فيها في وقت أزمة أو ما شابه ذلك، عندها يؤخذ بمبدأ الأولوية في تحقيق الأهداف

¹ عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

والذي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية، أي مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع لآخر¹.

الفرع الخامس: ضابط الإنتاجية

ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التنمية وبالذات الإنتاجية منها، وتبرز أهمية الأخذ بهذا المبدأ وضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص وذلك نظرا لحاجاتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي وذلك بتطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وكفاءتها الإنتاجية وذلك من خلال التوسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقق ذلك.

الفرع السادس: ضابط العدالة

وتكون العدالة في النفقات العامة بما يتصل بتحقيقها في توزيع العبء على من يتحملها، حيث تحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل النفقات العامة وذلك الذي يستند إلى القدرة على الدفع لكل فرد مكلف وكذلك تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة بحيث لا توجه لفائدة فئات دون غيرها، ولكن في إطار توجيه النفقات لخدمة كل فئات المجتمع مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأقل دخلا بدرجة أكبر.

المطلب الثاني: محددات الإنفاق العام

لا تتأثر سياسة الإنفاق الحكومي بالضوابط والقواعد التي تحكمها فقط، فلعوامل ومحددات الإنفاق العام تأثير آخر على فعالية هذه السياسة باعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية ومن بينها:

الفرع الأول: دور الدولة

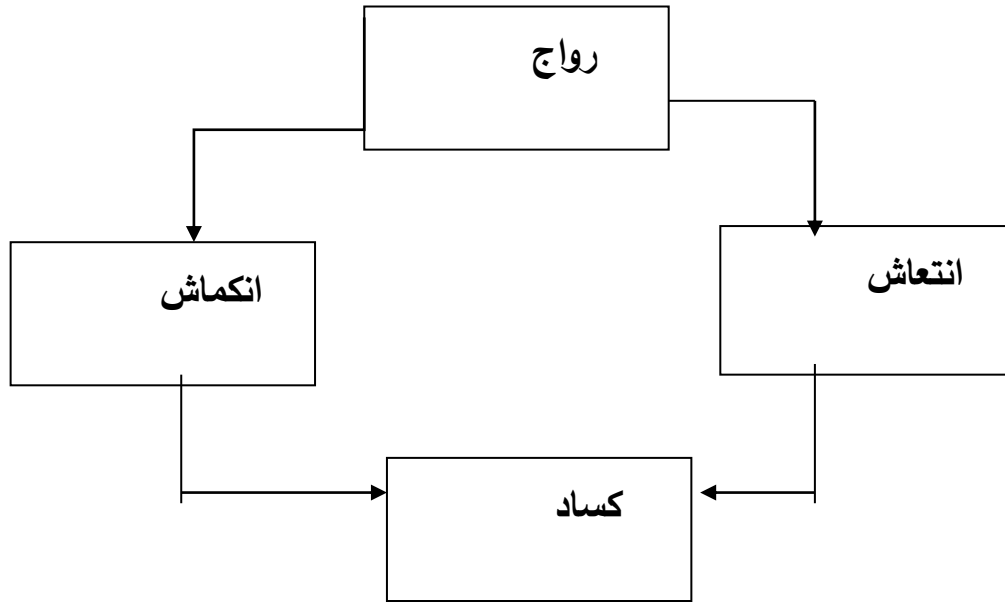
فدور الدولة في الاقتصاد يعتبر محدد كبير لحجم النفقات العامة، ففي ظل الفكر التقليدي المعتمد على التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصارها على تقديم خدمات الأمن والعدالة والدفاع، نجد أن حجم النفقات العامة يكون ضعيف لأن الخدمات التي تقدمها تكون محدودة. ومع تطور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، وظهور المبادئ الاشتراكية زاد دور الدولة وزادت معه النفقات العامة خاصة وبعد أزمة الكساد 1929، وظهور الحاجة إلى تدخل الدولة.

¹ بوددخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الفرع الثاني: مستوى النشاط الاقتصادي

يخضع النشاط الاقتصادي عادة إلى جملة من التقلبات، تبعا لحركة الدورة الاقتصادية هذه الأخيرة تكون على مستويات متدرجة من النشاط الاقتصادي وتأخذ الشكل التالي¹:

الشكل 04: حركة الدورة الاقتصادية



المصدر: المرجع السابق، ص 49.

يتأثر الإنفاق العام بمستوى النشاط الاقتصادي، فنجد أنه في حالة الكساد والتي ينخفض فيها الطلب ومستوى التشغيل يجب أن يزداد الإنفاق العام ليزداد الطلب الكلي ويزداد الإنتاج والتشغيل وتخرج الدولة من حالة الكساد، والعكس في حالة التضخم يجب أن ينخفض الإنفاق العام للحد من زيادة الطلب ومن ثم تتخفض الأسعار وتزول حالة التضخم.

إلا أنه في حالة الدول المتخلفة والتي تتسم بضعف مرونة جهاز الإنتاج، أي عدم قدرة جهاز الإنتاج على الاستجابة لزيادة الطلب فإن الإنفاق العام في حالة الكساد تكون غير مجدية وتؤدي إلى حدوث التضخم وارتفاع في الأسعار لأن الطلب سوف يزداد دون زيادة مماثلة في الإنتاج، أي أن الإنفاق العام زاد دون علاج لمشكلة الكساد وانخفاض مستوى التشغيل.

¹ المرجع السابق، ص 49.

الفرع الثالث: قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات المالية

من المعروف أن قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة يتسم بقدر كبير من المرونة، فالدولة تتمتع بالقدرة على تحصيل الإيرادات السياسية مثل الضرائب والقروض و الإصدار النقدي الجديد، كذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامة دون التقيد بحدود الإيرادات العامة، إلا أن قدرة الدولة في الحصول على هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي مثلا على بعض أفراد المجتمع .

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد استدعى تطور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق أداة الإنفاق العام إلى زيادة هذا الأخير ونموه، وهو ما أدى إلى لفت انتباه معظم الاقتصاديين حيث استنتجت تفسيرات عديدة لظاهرة تزايد الإنفاق العام .

الفرع الأول: أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة

ويعني أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للإنفاق العام دون أن تكون هناك زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة، وترجع أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة إلى مايلي:

أولاً: انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: إن انخفاض قيمة النقود الحقيقية يؤدي إلى نقص مقدار قيمة السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن الحصول عليه من قبل، ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وعلى هذا الأساس تنشأ العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وحجم النفقات العامة، إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات العامة وهو ما يدفع الدولة إلى الرفع من القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية الثابتة¹.

ثانياً: تغير النظم المالية والمحاسبية: من المعروف أن النظم المالية والمحاسبية قد تطورت تطورا كبيرا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد أحدث هذا التطور زيادة ظاهرية في نفقات الدولة، فمن المبادئ النسبية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، حيث أن فكرة الميزانية الصافية تقوم على أساس تخصيص الإيرادات العامة ويؤدي ذلك إلى السماح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة أن تجري مثلا مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي فإنه لا يظهر في الميزانية العامة

¹ المرجع السابق، ص 60.

للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات وكذلك المبالغ المعبرة عن صافي النفقات أو الإيرادات، أما فكرة الميزانية الإجمالية فإنها لا تقوم على مبدأ تخصيص الإيرادات وبالتالي فإن كافة النفقات العامة التي تصرفها المرافق و الهيآت العامة تظهر جميعا في ميزانية الدولة العامة التي تضم كافة الإيرادات والنفقات العامة دون إجراء مقاصة بينهما¹.

ثالثا: اتساع مساحة الدولة وزيادة عدد السكان: تحدث زيادة في مساحة الدولة نتيجة اتحاد أو انضمام أقاليم جديدة إلى إقليم الدولة الأصلي. أما الزيادة في عدد السكان فتحدث نتيجة انضمام أقاليم جديدة، أو بسبب الهجرة، أو بسبب الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وترافق زيادة عدد السكان، واتساع مساحة الدولة، زيادة في النفقات العامة، وذلك لان نصيب الأقاليم المنظمة (موازنتها) من النفقات العامة يضاف إلى نفقات الإقليم الأصلي، وتعتبر الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية عندما لا يترتب على الزيادة في النفقات، توسع في أنواع الخدمات القديمة ولا تحسن في مستواها، فالدولة إنما تزيد من إنفاقها لتتمكن من توفير نفس أنواع الخدمات القديمة².

الفرع الثاني: أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة

ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة الأعباء أيضا بنسبة معينة والناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة. ويمكن إرجاع أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى:

أولاً: الأسباب الاقتصادية: تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل الوطني من جهة وفي اتساع تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من جهة أخرى، بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (حالة الكساد)، وكذا المنافسة الاقتصادية:

1- زيادة الدخل القومي: في الظروف الاعتيادية يميل الدخل القومي في معظم الدول إلى الزيادة سنة بعد أخرى، وأن لحجم الدخل وتطوره تأثيرا ملحوظا على حجم الإنفاق الحكومي، من خلال ما تقتطعه الدولة من هذا الدخل على شكل ضرائب، حتى لو افترضنا عدم حدوث تغير في نسبة الضرائب المفروضة وعدم فرض ضرائب جديدة فإن زيادة الدخل القومي تعني زيادة حجم أوعية الضريبة وبالتالي زيادة الإيرادات العامة،

¹ عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 171.

² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 299.

وزيادة الإيرادات العامة إحدى العوامل الرئيسية في تمكين الدولة من زيادة نفقاتها مستهدفة تقديم كمية أو نوعية أفضل من السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات العامة.

هذا من جهة بالإضافة إلى أن زيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة في معدل الدخل الفردي مما يؤدي بدوره إلى تغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات وبالنتيجة تحصل زيادة أخرى في الدخل بفعل مضاعف الإنفاق مما يؤدي إلى نقل الطلب إلى مجالات أخرى والتوسع في طلب خدمات مثل الصحة والتعليم... الخ.

مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام لتلبية تلك المتطلبات وهذه الحالة تحصل عند حدوث حالة انتعاش في الاقتصاد... وعلى النحو التالي:

زيادة الدخل القومي ← الدخل الفردي ← تغيير في هيكل الطلب على السلع والخدمات ← زيادة أخرى للدخل (بفعل مضاعف الإنفاق) ← نقل الطلب إلى سلع وخدمات أخرى (الصحة والتعليم... الخ) الإنفاق الكلي لسد هذه الحاجات¹.

2- تطور دور الدولة في الاقتصاد: حيث أدى تعدد الأزمات الاقتصادية التي واجهتها الأنظمة الرأسمالية ومن أهمها أزمة 1929 إلى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي واللجوء إلى سياسة التدخل الاقتصادي.

هذا ما نتج عنه زيادة في الإنفاق الحكومي بهدف توجيهه إلى تحقيق إشباع الحاجات العامة، ومع ظهور الدول النامية في نهاية الستينات وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية أدى إلى زيادة واتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة.

3- التوسع في المشروعات العامة: إن زيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه منه في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، كما أن زيادة الإيرادات العامة يشجع الدولة على التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة نفقاتها العامة، وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشروعات إلى الحصول على موارد مالية للخرينة العامة، أو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية².

4- الدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية الدولية: إن حركة الدورة الاقتصادية تدفع بالدولة إلى التدخل لزيادة نفقاتها العامة خصوصا وأنها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد، والذي يحتم على

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 45، 46.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 65، 66.

الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح بتنشيط عجلة الاقتصاد وتصريف الإنتاج، كما أن التنافس الاقتصادي الدولي وتخوف الدولة من عدم قدرة صناعتها الناشئة وصادراتها بصفة عامة من عدم القدرة على المنافسة يدفعها إلى تقديم مزيد من الإعانات للمشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية ويبرز ذلك بالخصوص في الدول النامية الذي ينخفض فيها نشاط القطاع الخاص وهو ما يتطلب تدخل الدولة لتعويض ذلك النقص¹.

ثانياً الأسباب الاجتماعية: مع تطور الدولة وتحويلها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، أصبح هدفها لا ينصب فقط على رفع مستوى الدخل بل إعادة توزيع هذا الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، والقيام بالرعاية الاجتماعية للمسنين والأطفال..... الخ، الأمر الذي يؤدي ويساهم وبشكل مباشر في زيادة حجم نفقات الدولة، ومن جهة أخرى فإن زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم قد ساهم بدوره في تطوير أفكار المواطنين، إذ أصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تقم بها من قبل كتأمين الأفراد ضد البطالة الفقر والمرض وغيرها، وهو ما يتطلب زيادة لحجم الإنفاق.

ثالثاً: الأسباب السياسية: يترتب على زيادة الوعي السياسي لأفراد المجتمع زيادة الواجبات والمهام الملقة على عاتق الحكومة والنشاط العام مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام، بالإضافة إلى انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية وما يترتب على ذلك من زيادة الخدمات المقدمة إلى أفراد المجتمع وما ينتج عن ذلك زيادة النفقات العامة وهي تصنف ضمن الأسباب السياسية الداخلية، أما فيما يخص توسع الدولة في علاقاتها الخارجية والتمثيل الدبلوماسي وظهور المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة أدى إلى زيادة النفقات العامة تغطية هذه المجالات.

كما تمثل النفقات العسكرية عنصراً لا يقل أهمية في زيادة النفقات العامة للدولة، وذلك بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري للدولة، كونها هي الجهة الوحيدة الموكلة إليها توفير الأمن و الحماية للمواطن، إذ غالباً ما تمثل النفقات العسكرية أكثر من نصف الميزانية العامة لغالبية الدول.

رابعاً: الأسباب الإدارية: مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، بالإضافة إلى مختلف أنواع الإسراف سواءً في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل أو في المبالغة في اقتناء ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات، سيؤدي إلى زيادة حجم النفقات

¹ بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الإدارية، وهذه الزيادة في النفقات العامة هي زيادة حقيقية، لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، ولكن في نفس الوقت غير منتجة بطريقة مباشرة طالما أنها لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي تعد أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الحقيقية¹.

خامساً: الأسباب المالية: أدى تطور الفكر المالي الحديث في نظريته لمفهوم القرض العام عن مفهومه السابق - باعتباره مصدراً غير مرغوب فيه ومن المصادر الاستثنائية لإيرادات الدولة - إلى لجوء غالبية الدول إلى الاقتراض وزيادة الدين العام وأعبائه مما أدى إلى زيادة النفقات العامة وعلى النحو الآتي:

اللجوء إلى الاقتراض ← يؤدي إلى ← زيادة الدين العام ← أعباء خدمة الدين العام (فوائد وأقساط) ← زيادة النفقات العامة².

فائض في الإيرادات: يؤدي وجود هذا الفائض إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في مجالات غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة التي من الصعب الإنقاص منها في السنوات اللاحقة بسبب مرونة الإنفاق العام عند الارتفاع وعدم مرونته عند الانخفاض، وتبرز خطورة هذا الوضع عندما تستوجب السياسة الاقتصادية والمالية الرشيدة خفض النفقات العامة لمعالجة التضخم مثلاً وذلك نظراً للصعوبة التي تصاحب عملية خفض بنود الإنفاق والرجوع إلى ما كانت عليه من قبل الزيادة³.

الفرع الثالث: التفسير النظري لظاهرة ازدياد النفقات العامة

قدمت عدت تفسيرات نظرية حول ظاهرة ازدياد النفقات العامة، ومن أهمها مايلي:

أولاً: قانون فاجنر لزيادة الإنفاق العام: يعد الاقتصادي الألماني Odolf Wagner من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة ازدياد النفقات العامة بمرور الوقت وذلك في القرن التاسع عشر وأطلق على تفسيره بقانون واجنر wagner's law والذي ينص على وجود اتجاه طبيعي لازدياد حجم وأهمية الإنفاق العام بمرور الوقت، حيث يؤدي التقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع إلى زيادة طلبه على السلع بصفة عامة والسلع بصفة خاصة والسلع العامة بصفة خاصة ولذا فهو يقترح أنه وكما هو الحال بالنسبة لقانون انجل حيث تكون المرونة الدخلية للطلب على السلع الكمالية (الخاصة) أكبر من الوحدة

¹ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الجزء الأول، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 66.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

³ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

فكذلك يكون الطلب على الخدمات العامة لخدمات التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها ولذلك فإن زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع تؤدي إلى زيادة بنسبة أكبر في الإنفاق العام لإشباع هذه الحاجات العامة.

وعليه وانطلاقاً من الظروف الاقتصادية التي عايشها " واجنر " أين كانت الثورة الصناعية آنذاك في أوجها في أوروبا، فإنه قد اعتبر أن عملية التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد النفقات العامة بمختلف أنواعها، وبالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد وذلك للأسباب التالية¹:

- إن عملية التصنيع تدفع الدولة لزيادة وظائفها الإدارية والرقابية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، وذلك من أجل ضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة؛

- إن ارتفاع الدخل نتيجة للنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على بعض السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، بالإضافة إلى التعليم؛

- إن تحقيق الدولة لنمو أو تنمية اقتصادية غالباً ما يصاحبه ارتفاعاً في الابتكارات الصناعية مما يتطلب تدخل الدولة، وبذلك يزداد الإنفاق على مختلف الجوانب لتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين.

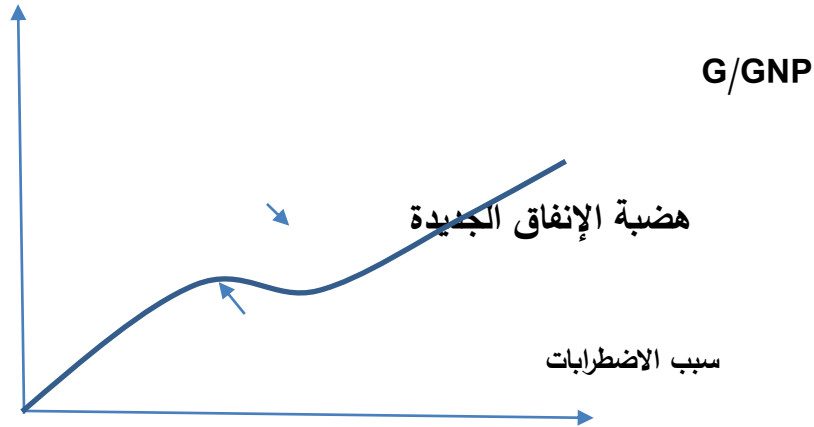
ثانياً: تحليل بيكوك- وايزمن لنمو الإنفاق العام peacock-wiseman analyse

اعتمد تحليل الاقتصاديين بيكوك-وايزمن على دراسة نمو الإنفاق العام في بريطانيا للفترة ما بين 1890-1955 . وقد بدأ تحليلهما من الافتراض بأن القرارات بخصوص الإنفاق العام تعتمد على أمور سياسية، وكانا يريان أن الفرد يرغب في أن يتمتع بمنافع السلع والخدمات العامة لكنه لا يرغب في دفع الضرائب.

يمكن توضيح تحليل بيكوك- وايزمن لنمو الإنفاق العام:

¹ حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون واجنر - شواهد دولية-، مجلة الملك سعود، العدد 14، الرياض السعودية، 2002، ص 137.

الشكل رقم (05) : نمو الإنفاق حسب تحليل بيكوك- وايزمان



المصدر: محمد خليل علي، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 125

نلاحظ من الشكل أن الإنفاق العام يزداد زيادة متناسبة في الأوقات العادية، وتكون الزيادات الكبيرة في الظروف الاستثنائية مثل الحرب وحدث كارثة اجتماعية. وأن اتجاه الإنفاق العام الذي يمارس خلال فترة الأزمات سوف يستمر في فترة ما بعد الأزمات¹.

كما أن هذه الزيادة تكون ذات أهمية كبيرة خاصة في فترات الاضطرابات الاجتماعية ويرجع ذلك إلى ثلاث تأثيرات هي²:

أولاً: أثر الإزاحة: أي إزاحة كل من الإنفاق العام المنخفض والإيرادات الضريبية المنخفضة من قبل الإنفاق العام والإيرادات الضريبية المرتفعة، ويحدث هذا بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وبالتالي الإيرادات العامة من الضرائب إلى مستوى أعلى، وبعد زوال تلك الظروف أو الاضطرابات فإن النفقة العامة سوف تبقى في مستواها المرتفع ولن تعود إلى مستواها السابق المنخفض.

ثانياً: أثر التفتيش: وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور حاجات جديدة، حيث تعمل الدولة على تلبية مختلف حاجات المجتمع مهما تزايدت، وهو ما يؤدي بها إلى رفع نفقاتها العامة.

ثالثاً: أثر التركيز: إن سعي الدولة للمشاركة والمساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذا رغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعتبر من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

¹ عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992، ص 117، 118.

² محمد خليل علي، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

أصبحت الدولة الحديثة مع تطور وظائفها من وراء استخدام النفقات العامة من كونها مجرد أداة إشباع الحاجات العامة المحدودة إلى كونها أصبحت أداة أساسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة والاجتماعية على اختلاف أنواعها وتعدد أوجه إنفاقها إلى تحقيق آثار اقتصادية على مؤشرات التنمية، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بالإنفاق العام هي: الناتج الوطني، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، الاستثمار الكلي و توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

المطلب الأول: آثار الإنفاق العام على الإنتاج القومي

يقصد بالإنتاج القومي مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة¹.

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد.

والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها. وبصورة أدق، فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المتقيد منها.

ومن جهة أخرى، يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والعمالة. وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

والواقع، أن النفقات العامة تؤثر على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي برفعها لهذه المقدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج القومي والدخل القومي.

فالنفقات الإنتاجية أو الاستثمارية تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار. وهذا الإنفاق

¹ أمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 84.

الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: أثار النفقات العامة على الاستهلاك

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها:

الفرع الأول: زيادة الإنفاق الاستهلاكي

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالمدافع والأمن والتعليم.
- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني.

الفرع الثاني: أثر الإنفاق العمومي على توزيع الدخل:

يظهر هذا التأثير من خلال:

- التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).
- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لأزمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة، الاستقرار في الأسعار، العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي.

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار و بالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل و المحافظة على استقراره من خلال:

- التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

- تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تقادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلا بتحقيق الانتعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدنها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية¹.

¹ لعجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15، 16، 2011، ص 7.

خلاصة الفصل الثاني:

الإنفاق العمومي هو مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عمومية معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، وقد برز الإنفاق العمومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية مع تطور الدولة والوظائف المنوط بها نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي، كما يتم التأكيد من قبل الاقتصاديين على وجود آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية لكل نوع من أنواع النفقات العمومية على كافة مجريات النشاط الاقتصادي.

وبهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية، تخضع سياسة الإنفاق العمومي إلى جملة من الضوابط والقواعد لضمان كفاءة وفعالية النفقات العمومية، وذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العمومية بسبب التدخل المباشر من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث: آلية تأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000-
2014

المبحث الأول: نظرة عامة حول الوضعية التنموية للاقتصاد الجزائري قبل 2000؛

المبحث الثاني: مكانة الإنفاق الحكومي ضمن المخططات التنموية 2000 – 2014؛

المبحث الثالث: تقييم أثر برامج الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية
في الجزائر 2000-2014.

تمهيد:

تعد الجزائر دولة نامية تملك ثروة نفطية لا بأس بها، ما مكنها من تحصيل إيرادات كبيرة خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول، وهو ما أدى بها إلى التوجه نحو سياسة مالية توسعية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني بعد فترة التسعينيات التي تميزت بفترة صعبة وما ميزها من تبني إصلاحات شاملة التي أملاها صندوق النقد الدولي، وخاصة بعد عودة الاستقرار الأمني الذي وفر الجو الملائم لذلك.

وبالتالي وبعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة، وقصد الخروج من الأزمة الاقتصادية وما انجر عنه انخفاض في مؤشرات الأداء الاقتصادي ومؤشرات التنمية الاقتصادية من معدلات البطالة ومؤشر التعليم والصحة...، تم أقرار برامج تنموية تتضمن محاور رئيسية وهي مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ويمتد طول فترة 2001-2004، والبرنامج الثاني هو برنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 أما البرنامج الثالث فهو أقر أساسا كتكملة للبرنامجين السابقين وهو برنامج توطيد النمو 2010-2014.

ومن هذا المنطلق قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث سنقوم في المبحث الأول بتقديم معطيات خاصة حول وضعية التنمية الاقتصادية في الجزائر قبل تطبيق برامج الحكومة للفترة 1995-2000، أما في المبحث الثاني فيتناول مضمون وأهداف البرامج التنموية باستظهار أهم المحاور الرئيسية التي تم التركيز عليها، أما في المبحث الأخير فنبين أثر سياسة التوسع الحكومي على التنمية الاقتصادية من خلال تقييم المؤشرات الاقتصادية ومدى معرفة نجاعة هذه السياسة المطبقة على مستوى أداء الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: نظرة عامة حول الوضعية التنموية للاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000

بعد خضوع الاقتصاد الجزائري إلى الشروط الحتمية من قبل صندوق النقد الدولي بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وما نتج عنها من وضعية مزرية للاقتصاد وللمتغيرات الكلية وتبنيها لمساعدات أخذت شكل برامج تنموية.

المطلب الأول: واقع مؤشرات الأداء الاقتصادي 1995-2000

إن تدهور الوضعية الاقتصادية للجزائر بسبب الأزمة البترولية التي ألفت بظلالها على النظام الاقتصادي والمالي، وتدني مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من نمو اقتصادي وارتفاع نسب البطالة والتضخم وانخفاض إجمالي الناتج المحلي... الخ، استدعت إجراء إصلاحات شملت جميع القطاعات الاقتصادية حيث عرفت سياسة تقشفية في الإنفاق العام.

أولاً: النمو الاقتصادي: اعتبرت الجزائر النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي وليس هدفاً للسياسة النقدية (تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم)، بإتباع الإنفاق العام أهم الأدوات المستخدمة تحقيق ذلك عن طريق برنامج التعديل الهيكلي، وهو ما أدى إلى تميز النمو الاقتصادي في الفترة قبل 2001 أي قبل بداية تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي بتقلبات واضحة.

تحسنت معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، حيث قدرت ب: 3.8% ، 3.7%، 1.1%، 5.1%، 3.5%، 2.4%، أي بمتوسط معدل نمو قدره 3.16، وهو معدل أحسن من النمو المحقق في الفترة السابقة بمقدار 2.66%، وهذا راجع لبداية استقرار أسعار البترول واستقرارها من جديد وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر مقارنة بالفترة السابقة، وفيما يخص القطاعات الاقتصادية فقد حقق القطاع الزراعي نمواً قدره، 21.3% ، 13.5% ، 11.1%، 2.7%، -5%، أي بمتوسط قدره 3.32%، وهو متوسط أقل من متوسط نمو القطاع في الفترة السابقة، كما بقي تباين معدلات نمو هذا القطاع من سنة إلى أخرى يعكس بقاء ارتباط هذا القطاع بالظروف المناخية.

أما قطاع المحروقات فقد حقق خلال هذه الفترة نمواً قدره 3.3%، 6%، 4%، 6.1%، 4.9%، أي بمتوسط نمو قدره 5.46%، وهو متوسط أحسن من متوسط نمو القطاع خلال الفترة السابقة (1.55%)، وهذا راجع أساساً إلى ارتفاع أسعار البترول وتوسع استثمارات الدولة والقطاع الخاص في هذا القطاع.

وعلى صعيد نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق معدلات نمو قدرت بـ 1.2%، 2%، 2.9%، 1.6%، 2.6%، 1.8%، أي بمتوسط نمو خلال الفترة 2.42% وهو متوسط أحسن من

المتوسطين المحققين خلال الفترتين السابقتين، إلا أنه في نظر البعض ضعيف بالنظر إلى الأشياء الكبيرة التي عرفها إصلاح هذا القطاع، وهذا يدل على عدم فعالية هذا الإصلاح وبطنه، كما أن هذا المتوسط هو أقل من متوسط النمو العام (4.82%).

وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد واصل نموه المطرد بحيث حققت المعدلات التالية؛ 2.1%، 6%، 5.3%، 4.2%، 7.7%، 6.1%، أي بمتوسط نمو قدره 6.28%، وهو أحسن من معدل نمو باقي القطاعات وأحسن من معدل النمو الذي حققه القطاع خلال الفترتين السابقتين، كما أنه أحسن من متوسط النمو العام، وهذا راجع إلى استمرار الدولة في مشاريع البنية التحتية وازدياد حجم الاستثمار في مجال السكن¹.

ثانيا: معدل التضخم: شهدت معدلات التضخم خلال الفترة 1995-2000 انخفاضا واضحا بحيث أنه وبعد أن قدرت بـ 29.8% سنة 1995 انخفضت مع تتابع السنوات لتصل إلى 0.3% سنة 2000، وذلك يعتبر نتاج السياسة النقدية المشددة التي اتبعتها البنك المركزي الجزائري بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة، كما أن زيادة الواردات خلال هذه الفترة ساهم إلى حد ما في انخفاض معدلات التضخم من خلال امتصاصها لنسبة من الطلب المحلي².

جدول رقم (01): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1995-2000

(الوحدة: %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	29.8	18.7	5.6	5.0	2.6	0.34

المصدر: بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 160.

¹ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة: الجزائر، مصر، السعودية) دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص ص 167، 168.

² بوددخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 188، 189.

ثالثا: توازن الميزانية العامة: شهدت الميزانية العامة على طول فترة 1995-2000 متوسط فائض قدر بـ 1.5% من الناتج المحلي بالغا أعلى مستوى له سنة 2000 وذلك نتيجة الارتفاع في الإيرادات العامة بنسبة 30.9% مقارنة بسنة 1999، بعد الارتفاع الكبير الذي سجله سعر النفط الجزائري سنة 2000 بنسبة 59.2% مقارنة بسعره سنة 1999، وهو ما يعكس بشكل كبير التقارب المسجل بين الإيرادات والنفقات إبان تلك الفترة، حيث بلغ متوسط الإيرادات العامة خلال نفس الفترة حوالي 30.2%، وذلك يعتبر نتاجا لما جاء به برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يهدف من خلال مضمونه إلى إعادة التوازن للميزانية العامة بالحد من النفقات العامة بحكم إن عجز الميزانية كان سائدا طوال الفترة 1990-1994¹.

الجدول رقم (02): الإيرادات والنفقات العامة، توازن الميزانية وسعر النفط الجزائري 1995-2000

(الوحدة: % من الناتج المحلي)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
38.5	29.4	27.4	33.4	32.1	30.0	الإيرادات
28.8	29.9	31.2	31.0	29.2	31.4	النفقات
9.7	-0.5	-3.8	2.4	2.9	-1.4	توازن الميزانية
28.5	17.9	12.9	19.5	21.7	17.6	سعر النفط الجزائري

المصدر: بوددخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 190.

المطلب الثاني: وضعية مؤشرات التنمية الاقتصادية (الحاجات العامة)

بسبب التقلبات الحاصلة على مستوى الأداء الاقتصادي انعكس بصفة غير مباشرة على وضعية مؤشرات التنمية الاقتصادية والمتمثلة أساسا في:

الفرع الأول: البطالة والتشغيل

إن اشتراط صندوق النقد الدولي على الجزائر التطبيق الفعلي لبرامج التصحيح الهيكلي، وما يقتضيه من تقوية الجهاز الإنتاجي وخفض عجز الميزانية، وتطبيقها لعمليات إعادة الهيكلة المالية والقانونية، ثم تنفيذها للخصوصية صاحبه تغير في تخصيصات الموارد المالية، حيث أدت تلك العمليات إلى تخفيض عجز الميزانية والانتقال التدريجي نحو القيم الموجبة، إذ انتقل الرصيد من 100.6- مليار دج سنة 1993 إلى

¹ المرجع السابق، ص 190.

398.8 مليار دج سنة 2000، وذلك بسبب تقليص النفقات الخاصة بالرواتب والأجور في الوظيف العمومي، وكذا التحويلات الجارية من 42% إلى 40% ومن 39% إلى 30% من ميزانية التسيير خلال الفترة (1993-1998) على التوالي نتيجة حل العديد من المؤسسات وخصخصتها بالنسبة للأولى، ورفع دعمها على السلع الأساسية بالنسبة للثانية.

وبالتزامن مع ما سبق، ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في البلد، فقد عرفت سنوات التسعينيات هجرة سكانية كثيفة من الأرياف نحو المدن، بحثا عن فرص العمل فيه، وارتفاع أجورها، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعين الرسمي والموازي، فشهدت أرقاما قياسية، وبقيائها مستقرة على طول هذه المدة في حدود 30%، وذلك كما يلي:

الجدول رقم(03): معدلات البطالة للفترة (1995-2000)

(الوحدة: %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.3

المصدر: المرجع السابق، ص188

ويعود سبب ارتفاع هذه المعدلات إلى عاملين، هما:

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا، وهو ما أدى إلى تزايد وتسارع حجم القوة العاملة التي انتقلت من 5.85 مليون إلى 7.8 مليون، ثم ما يقارب 8.25 مليون لسنوات 1990 و 1996 و 1998 على التوالي.
- الإصلاحات التي مست المؤسسات من حلها وغلق بعض منها أو عملية التطهير والخصوصية، إذ بلغ عددها 986، منها 633 مؤسسة محلية، و 268 مؤسسة عمومية، و 85 مؤسسة خاصة، مما أدى إلى فقدان أكثر من 500 ألف منصب عمل، منهم 212960 عامل مسرح، و 100840 بطالة تقنية و 40531 عامل أحيل على التقاعد المسبق، و 50700 مستفيد من تعويض في إطار وقد بلغ عدد تلك المؤسسات مع نهاية سنة 1997 حوالي 985 مؤسسة، وذلك كما يلي:

الجدول(04): تطور عدد العمال المسرحين والمنحلة (1994-1997)

المجموع	1997	1996	1995	1994	
985	503	162	300	20	عدد المؤسسات التي تم حلها
519881	162175	100498	236300	20908	عدد العمال المسرحين

المصدر: كبداني سيد احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل مقارنة بالدول العربية (دراسة قياسية تحليلية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 234.

من جهة ثانية، تأتي مؤسسات البناء والأشغال العمومية كأكثر القطاعات المتضررة من عملية التصحيح الهيكلي والتي كانت تشغل عددا كبيرا من السكان بـ 61.59%، ثم مؤسسات القطاع الخدمي بـ 21.07%، ثم المؤسسات الصناعية بـ 15.81%، وأخيرا مؤسسات القطاع الزراعي بـ 1.42% وهو أقل القطاعات تضررا، والذي ربما يرجع إلى قلة التشغيل فيه وعدم وجود التحفيزات المالية والمادية المقدمة للعمال، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): مناصب العمل المفقودة حسب القطاعات

(الوحدة: %)

المجموع	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة	الزراعة	القطاعات
100	59.89	17.55	21.5	1.42	مؤسسات عمومية
100	64.04	26.13	8.15	1.62	مؤسسات محلية
100	61.59	21.07	15.81	1.52	المجموع

المصدر: المرجع السابق، ص 234.

بالإضافة إلى ما رأينا من أسباب فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض، إلى قبول جملة من الشروط المملة من هذا الأخير، تتمثل أهمها فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛

- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

- التقليل من عجز الموازنة العامة وذلك بتخفيض النفقات العامة.

لقد كان الشرط المتعلق بتخفيض الإنفاق العام من أهم الشروط التي ركز عليها صندوق النقد الدولي ونحن نعلم أهمية الإنفاق في رفع معدلات الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص التشغيل، خاصة في مثل حالة الركود الاقتصادي التي كانت سائدة في تلك الفترة¹.

الفرع الثاني: مؤشر التعليم العالي

لقد كان للدولة الجزائرية كغيرها من الدول بعد نيلها الاستقلال الاهتمام الكبير بقطاع مهم في التنمية، الذي يتمثل في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وعليه فقد كانت تطور التعليم العالي في هذه الفترة يتميز ب بروز إشكالات وتناقضات، نتيجة تراكمات خلال المرحلة السابقة، واختلال حاد في الاقتصاد الوطني لأسباب عديدة ومعقدة مما انعكس على قطاع التعليم العالي، ومن أهم هذه الإشكالات:

- التأخر الكبير في انجاز المباني مقارنة بالعدد الكبير للطلبة المتوافدين على قطاع التعليم العالي، سواء في الهياكل البيداغوجية أو الأحياء الجامعية؛

- نقص الأساتذة والأساتذة المحاضرين وذي الرتب العالية، التي تقع على كاهلهم عملية التدريس والإشراف وعملية البحث العلمي والسبب في هذا النقص يعود إلى أن أبواب الجامعة في عهد الاستعمار كانت مغلقة في وجه الجزائريين، ولذلك فيما عدا التخصصات الطبية، فإن الأساتذة الجزائريين على اختلاف رتبهم العلمية مازال لم يصل إلى المستوى المطلوب؛

- عرفت الجامعة ضغوطات ومطالب اجتماعية واقتصادية جديدة، وعدم استقرار في جوانب التسيير والسياسات؛

- شهدت الفترة عدم استجابة حقيقية للمطالب المطروحة من خلال عمليات الإصلاح المتعاقبة، وتحت تأثير التخطيط الاستعجالي للتكفل بالدفعات الطلابية الكبيرة، وقلة التفاعل بين القطاع الاجتماعي والاقتصادي مع الجامعة والمؤسسات العلمية¹.

¹ ضيف احمد، إنعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 2005، ص 142.

الفرع الثاني: مؤشر الصحة

لقد عرف القطاع الصحي في الجزائر تطورا كبيرا، وذلك تماشيا ومختلف التغيرات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وإدراكا لأهمية وحساسية هذا القطاع فقد خصصت له الدولة أغلفة مالية معتبرة، وذلك في مختلف البرامج التنموية المنتهجة، إلا أن أداء هذا القطاع لم يرق بعد إلى تطلعات المواطن.

إذا ما أخذنا بتقارير منظمة الصحة العالمية نجد أن الجزائر تحتل المراكز الأخيرة من ناحية حسن توزيع الخدمات الصحية، حيث تحتل المرتبة 110 وكذلك الأمر بالنسبة لمعيار الاستجابة لحاجات السكان الصحية باحتلالها للمركز 91 من مجموع الدول الأعضاء.

وبذلك فإن مؤسسات الصحة العمومية ما زالت بعيدة كل البعد عن تطلعات المواطن من الرعاية الصحية، حيث وبالنزول لأرض الواقع نجد أنه حقيقة فإن لهذه المؤشرات ترجمة حقيقية وصريحة لواقع صحي معاش تتجلى مظاهره في:

- قلة النظافة وندرة الأدوية؛

- سوء استقبال وإقامة المرضى؛

- الفوضى الكبيرة والاضطرابات لعمال القطاع من خلال القيام بإضرابات دورية ومنتكرة دون ضمان الحد الأدنى للخدمة الصحية؛

- التوزيع غير العادل للهياكل الصحية بين مختلف مناطق الوطن.

أهم ما ميز هذه المرحلة 1995-2000 لقطاع الصحة في الجزائر هو انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى خلق مشكلة التمويل للقطاع الصحي، وعلى غرار باقي القطاعات الأخرى حيث أنه وفي ظل هذا الظرف وأمام زيادة التكاليف الناتجة عن انتهاج سياسة الطب المجاني، لم يعد أمام الدولة إلا خيار تشجيع وتحفيز القطاع الخاص، وذلك من خلال الرفع من القيود والعراقيل التي تقف عائقا أمام تأسيس هياكل صحية خاصة.

¹ موسى نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 44، 45.

ومن جهة أخرى فقد عرفت المنظومة الصحية بالجزائر تحولا آخر خلال عشرية السبعينيات وذلك من خلال تطبيق برنامج إعادة الهيكلة، والذي يهدف إلى تقليص تكاليف القطاع الصحي وذلك من خلال إعادة النظر في مجانية العلاج.

المبحث الثاني: مكانة الإنفاق الحكومي ضمن المخططات التنموية 2001-2014

قامت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى، وقد جاءت في مجموعة من البرامج التنموية اتبعتها الجزائر بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أول البرامج الذي أقرتها الحكومة الجزائرية في إطار سياستها التوسعية.

الفرع الأول: مدخل لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي programme de relance économique برنامج مهم وضع لإعطاء دفع جديد لعجلة التنمية الاقتصادية حيث يعبر بوضوح عن سياسة الدولة و رغبتها في إتباع سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي هدفه تنشيط الطلب الكلي من خلال التحفيزات الاستثمارية العمومية الكبرى بعد الفترة 1995-2000 التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري نمو متوسط على العموم حول أهم المؤشرات الاقتصادية منها معدل النمو الذي كان يقدر بحوالي 3.2% وهو لم يرقى إلى المستوى المراد الوصول إليه من قبل الحكومة باعتباره ركيزة أساسية لخلق الطلب الفعال وإنشاء ديناميكية وحركية للاقتصاد عن طريق تنشيطه مما يسمح بتلبية الحاجات العامة للأفراد وتحسين المستوى المعيشي لهم والأهم من ذلك خلق مرونة إنتاجية وبالتالي توفير فرص العمل فهو لم يكن كاف للتأثير على ذلك فقد بلغ متوسط معدل البطالة في تلك الفترة حوالي 28.6 وهو ناتج عن عدم فعالية السياسات السابقة والإصلاحات خلال تلك الفترة وهو يعبر بصفة مباشرة عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتدنية.

وبالتالي بعد أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية بداية من 2000 سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف التي ارتفع إلى مستوى 11.9 مليار دولار، وحتى نسبة خدمة المديونية ومستوى التضخم وهذه نتائج تمكن العودة إلى الوضع الطبيعي والمستقر ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى 28.5 دولار أي ارتفاع نسبته 59 مقارنة بسنة 1999 وهذا ما سمح برسم سياسة توسعية للإنفاق العام على مستوى الاقتصاد الجزائري في إطار "المخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004".

الفرع الثاني: تعريف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

أقر هذا المخطط في أبريل 2001 وهو يعبر عن المخصصات المالية التي ينبغي على الدولة إنفاقها خلال الفترة الزمنية 2001-2004 بنسب متفاوتة فكانت الميزانية التي رصدت له جد معتبرة حيث قدرت بـ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 07 مليار دولار وهو يعتبر من البرامج الضخمة التي أقرتها الحكومة الجزائرية في إطار السياسة المالية عن طريق التوسع في الإنفاق العام خصصت في معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية الاقتصادية وكذا تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية.

الفرع الثالث: أهداف مخطط دعم الإنعاش

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية نهائية وهي¹:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويعتبر تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها

التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر:

- تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر

الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، خصوصا عن

طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل؛

- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة

للقيمة المضافة ومناصب العمل؛

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما

ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

الفرع الرابع: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى فترة 2001-2004

حيث تمحور هذا البرنامج على تدعيم مجموعة من القطاعات وأنشطة الإستراتيجية تمثلت في كل من:

¹ بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 193.

التنمية المحلية، الفلاحة والصيد البحري، الأشغال الكبرى الموارد البشرية وكذا دعم الإصلاحات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

النسبة	القيمة المخصصة (مليار دج)	القطاعات
8.95	47	دعم الإصلاحات الاقتصادية
12.38	65	الفلاحة والصيد البحري
21.52	113	التنمية المحلية
40	210	الأشغال الكبرى
17.14	90	الموارد البشرية
100	525	الإجمالي

المصدر: المرجع السابق، ص 6.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40 والذي تغطي ثلاث جوانب وهي التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة أحياء الفضاءات الريفية في الجبال، السكن والعمران.

كما تم تخصيص ما نسبته 21.52% كثنائي أكبر نسبة من القيمة الإجمالية لهذا البرنامج تضمن إنجاز مخططات (PCD) موجهة للتنمية والتوزيع التوازني لتجهيزات الأنشطة على كافة التراب الوطني. وأما فيما يخص التنمية البشرية فقد حظيت بنسبة 17.14% من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك بتكلفة قدرت ب 90 مليار دينار.

وقد تم التركيز في هذا البرنامج على التنمية المحلية والبشرية والسبب في ذلك هو الرغبة في تدارك التأخر الكبير في البنية التحتية ومشاريع الصحة والتعليم الذي كان ناتجا عن تجميد الإنفاق العام في فترة التسعينات.

وقد جاء تركز مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال اقصر مدة ممكنة، ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة ممكنة للاقتصاد المحلي من ناحية: رفع معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء

مناصب العمل وتطوير البنى التحتية، خصوصا بعد عشرية التسعينات التي تميزت بتردي الأوضاع على مستوى جميع الأصعدة.

وبهذا كان توزيع مخصصات المخطط كما يلي:

1- دعم الإصلاحات:

من أجل بلوغ نتائج مرضية وبأقل تكلفة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمثل الإطار العام للسياسة الاقتصادية المعتمدة من 2001 إلى 2004، كان لزاما على السلطات العمومية إرفاق هذا البرنامج بمجموعة من السياسات المصاحبة لضمان حسن سيره وتنفيذه فهذه السياسات تندرج في إطار دعم الإصلاحات التي خصص لها مبلغ 45 مليار دج، أين تصب في تحسين المحيط بما يسمح للمؤسسات بالعمل وفق مقاييس النجاعة لتكون فعالة في السوق، وبذلك تصبح الدولة تلعب بالكامل دور المؤطر والمدعم والمنظر للنشاط الاقتصادي¹.

وبالتالي أقرت الحكومة الجزائرية في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الإصلاحات والسياسات، الإجراءات المؤسساتية والهيكلية التي تقوم بإرصاد الفعالية لتلك البرامج، كإصلاح الإدارة الضريبية والمالية وتهيئة المناطق الصناعية وغيرها... مثلما هو مدرج في الجدول التالي:

جدول رقم (07): السياسات المساندة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

(الوحدة:%)

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.3	المجموع

Source : programme de soutien à la relance économique appui aux réformes, p20.

¹ مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، أبحاث المؤتمر الدولي (تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل ولنمو خلال الفترة (2001-2014))، جامعة سطيف، الجزائر 12/11 مارس 2013، ص، 10.

ب- دعم القطاعات الإنتاجية:

بحسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) تمثلت القطاعات الإنتاجية في:

- 1- **الفلاحة:** يندرج برنامج الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA من أجل توسيع الإنتاج الزراعي بما فيها الصادرات، والعمل على استقرار سكان الريف، غير أن موضوعه يحوي أكثر النقاط التالية:
 - تكثيف الإنتاج الزراعي، شاملا كذلك المنتجات واسعة الاستهلاك بالنسبة للمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية عند التصدير (برنامج تطوير لكل فرع من القطاع)؛
 - تحويل أنظمة الإنتاج لاحتواء ظاهرة الجفاف في سياق محدد؛
 - حماية الأحواض المنحدرة والتوسع في التشغيل الريفي؛
 - تطوير المراعي وحماية النظام البيئي؛
 - مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين.
- ولقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 55.9 مليار دج¹.

2- **الصيد والموارد المائية:** بالرغم من يزخر به قطاع الصيد والموارد المائية من ثروة سمكية مهمة، نظرا لطول الساحل الجزائري (1200 كم)، إلا انه لم يستغل بالشكل المطلوب ، ومن أجل استغلال رشيد لهذه الطاقة، فإن هذا البرنامج اهتم أساسا وفي البداية بكل عمليات البناء والتصليح والصيانة البحرية، وآخرها بالتبريد والنقل والتكييف.

فتنفيذ هذه البرامج يقتضي وجود إجراءات مؤسسية وهيكلية تضمن التكفل بها، كذا الإجراءات التي وردت في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 أو بواسطة آليات أخرى ويخص هذا البرنامج تنفيذ ما يلي²:

- توفير الموارد للصندوق الوطني للمعونة من أجل الصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية (FNAPPA) يعتبر أداة متميزة لأداء البرامج؛
- إنشاء تسهيلات ائتمانية لصيد الأسماك وتربية المائيات من خلال إحداث قرض الصيد وتربية المائيات التابع لصندوق التعاون الفلاحي CNMA؛

¹ المرجع السابق، ص 10، 11.

² بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014، ص ص 209، 210.

- إمكانية إدخال أحكام ضريبية وجمركية لدعم أنشطة المشغلين وقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج 9.5 مليار دج.

ج- التنمية المحلية والبشرية:

إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي لإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف الجوانب الأساسية للجانب الاجتماعي، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج¹، وزعت على ثلاثة فروع رئيسية وهي:

1- برنامج التنمية المحلية: إن البرنامج المقترح والمقدر ب 113 مليار دج يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، وهذا من خلال التدخل للتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للسكان.

- إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

• إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائنية وبلدية) الماء (AEP تطهير) والمحيط، وكذلك الخاصة بانجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما المناطق التي مسها الإرهاب.

- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية².

والجدول التالي يوضح أهم المجالات التي تبناها برنامج التنمية المحلية:

¹ بودخد كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 205.

² Service du chef du gouvernement, le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes de programmes p 6-7.

جدول رقم(08): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية 2001-2003

(الوحدة: مليار دج)

المجموع	2003	2002	2001	القطاعات
33.5	16.5	13.0	4	المخططات البلدية للتنمية
13.6	1.5	7.4	4.7	الري
5.5	2.0	2.0	1.5	البيئة
14.5	6.0	8.5	/	البريد والمواصلات
13.0	/	/	13.0	أشغال عمومية
16.9	5.2	6.0	5.7	منشآت إدارية
97.0	31.2	36.9	28.9	المجموع

المصدر: بوددخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 205.

2- التشغيل والحماية الاجتماعية: إن البرنامج المقترح لهذه الفترة في ميدان التشغيل والحماية الاجتماعية

خصص له غلاف مالي قدر ب 16 مليار دج، يخص أساس برنامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP-HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة، إذ تسمح هذه البرامج خلق 70.000 منصب شغل دائم لتلك الفترة أي ما يعادل 22.000 منصب شغل إضافي كل سنة، بتكلفة قدرها 7 مليار دج.

أما فيما يخص النشاط الاجتماعي فالأمر يتعلق بنشاطات الضمان اتجاه الشرائح الأكثر هشاشة من المجتمع، حيث خصص لها 3 مليار دج، وإعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة فخصص لها غلاف مالي قدر كذلك ب 3 دج في حين قدر مبلغ 0.7 مليار دج لاقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة والمعزولة.

كما سيقوم البرنامج بتأطير سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب بمبلغ قدره 0.3 مليار دج.

جدول رقم(09): مجالات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

المجموع	2004	2003	2002	2001	المجالات
9.3	2.0	3.5	2.65	1.15	التشغيل
7.7	1.0	1.0	3.25	2.35	الحماية الاجتماعية
17.0	3.0	4.5	6.0	3.5	المجموع

المصدر: المرجع السابق، ص206.

3- التنمية البشرية: وذلك من خلال إصلاح التعليم والتدريب والتكوين والصحة وزيادة مؤسساتها لتحسين المستوى المعيشي للسكان والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية لكونها لها علاقة مباشرة بتراكم رأس المال البشري، الذي يؤدي بدوره إلى إتاحة العديد من فرص التوظيف المتنوعة ذات الدخل العالي، وهنا تكون الدولة قد تكفلت ولو نسبيا بتحقيق عدالة توزيع الفرص انطلاقا من إتاحة التعليم بكل مراحلها لكافة السكان وبصفة مجانية وبأثمان رمزية، وبعدم إبقائه حكرا على العائلات الغنية، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(10): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
26.95	/	7.45	9.5	10	التربية الوطنية
9.5	/	2.1	3.1	4.4	التكوين المهني
33.9	/	6.5	9.4	18	التعليم العالي والبحث العلمي
7.8	/	0.3	4.6	2.8	الصحة والسكان
3.67	/	/	2.2	1.4	الشباب والرياضة
8	3.5	/	/	4.5	الاتصال والثقافة
1.5	/	/	1	0.5	الشؤون الدينية
90.2	3.5	17.34	29.9	39.4	المجموع

Source : services du chef du gouvernement. Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes de programme, op-cit, pp 9, 10.

أ- الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية

إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات دعم الإنعاش الاقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير.

وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربع سنوات موزعة على ثلاث جوانب رئيسية وهي:

- تجهيزات الهياكل بقيمة: 142.9 مليار دج؛

- تنمية المناطق الريفية بقيمة: 32 مليار دج؛

- السكن والعمران بقيمة: 35.6 مليار دج.

وخصت أكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية لتجهيزات الهياكل، وذلك يرجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيم نشاط القطاع الخاص ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة يتولد عليها دخول جديدة في صالح الاقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي.

كما وجه جزء من المخصص إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها وكذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي وأثرها السلبي على قطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، إذ أن إعادة تنشيط المناطق الريفية يساهم في زيادة تنشيط القطاع الفلاحي ومن ثم المحافظة على استقرار حجم العمالة فيه وزيادته وذلك يساهم في الحد من البطالة.

كما أن قطاع السكن أخذ هو الآخر حيزا ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية، وذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان وتزامنا مع محاولة تحسين النشاط الاقتصادي¹.

والجدول التالي يبين مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية:

¹ بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الجدول رقم(11): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهيكل

القاعدية 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
142.9	/	29.4	53	60.5	1- تجهيزات الهياكل
31.3	/	10.1	15.8	5.4	1-1 منشآت الري
54.6	/	16.0	28.9	9.7	2-1 منشآت السكة الحديدية
45.3	/	3.3	8.3	33.7	3-1 أشغال عمومية
10	/	/	/	10	4-1 اتصالات
1.7	/	/	/	1.7	5-1 تهيئة مدينة بوغزول
32	/	5.7	13.2	13.1	2- تنمية المناطق الريفية
9.1	/	4.2	3.2	1.7	1-2 فلاحة
6.1	/	1.5	1	3.6	2-2 بيئة
16.8	/	/	9	7.8	3-2 طاقة
35.6	2.0	2.5	4.0	27.1	3- السكن والعمران
25.1	/	/	/	25.1	1-3 السكن الحضري والريفي
10.5	2.0	2.5	4	2	2-3 تهيئة الأحياء السكنية
210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	المجموع

المصدر: بوفلح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على التوازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، 2005، ص 107.

ويهدف برنامج الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و 102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001-2004 وتتوزع مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية.

الجدول رقم(12): مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

المجموع	مناصب عمل مؤقتة	مناصب عمل دائمة	القطاعات
100000	100000	/	الزراعة
70000	10000	60000	السكن والعمارة
16300	15000	1300	منشآت السكة الحديدية
42000	2000	40000	اشغال عمومية
20500	19000	1500	قطاعات اخرى
148800	146000	102800	المجموع

المصدر: المرجع السابق، ص 111.

ويعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC" في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001.

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2005

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي¹:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث إن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية اثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتنتمه لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي

¹ بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 212، 213.

وتطويرها المتواصل يجنب الوقوع في مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك. كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص لدعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

نظرا للنتائج المحققة ضمن المخطط السابق، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي لحوالي 38.5 دولار للبرميل وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم احتياطات الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار سنة 2004، ونظرا للتقاؤل الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا، فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا تكميليا هدفت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برنامج تحديث وتوسيع الخدمات العامة التي تمس بصورة مباشرة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل أو المعدومة، وذلك من أجل إشراكهم في الإنتاج وتحسين إنتاجيتهم بتطوير رأسمالهم البشري بمشاريع الصحة والتكوين والتعليم والتدريب¹.

لقد رصد للبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و 688 مليار دج على التوالي، وكذا الموارد المتبقية من المخطط السابق بقيمة 1071 مليار دج، والمبالغ المرصدة للصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مثلما هو مبين في الجدول التالي:

¹ كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 255.

الجدول رقم(13): القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005-2009)

(الوحدة: مليار دج)

المجموع	2009	2008	2007	2006	2005	2004	القطاعات
1071	/	/	/	/	/	1071	مخطط دعم الإنعاش
5394	260	260	260	3341	1273		PCSC*
432	/	/	182	250	/		برنامج الجنوب
668	/	/	391	277	/		برنامج الهضاب العليا
1140	160	205	244	304	227	/	تحويلات حسابات الخزينة
8705	420	465	1077	4172	1500	1071	المجموع العام

Source : word bank. A public expenditure review report n° 36270 vol 1, 2007.

لقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو مبين في الجدول الموالي، حيث وفي نفس سياق بحث الحكومة عن البرامج ذات التأثير على معيشة السكان، فإنها خصصت أكثر من 45% من موارد هذا المخطط لدعم التنمية البشرية، نظرا لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على دخول الأفراد، ومن ثم فإن سعيها نحو تحقيق حياة أفضل لهم كان أكبر انشغالات الحكومة، وهذا بدلالة تدعيم والمضي قدما في زيادة إصلاح أنظمة التعليم والتربية والتكوين ودفع مرتبات سخية للموظفين، إضافة إلى توفير ما تحتاجه هذه القطاعات من وسائل عصرية، من أجل زيادة قوة الرابطة بينها وبين سوق العمل من خلال تحسين جودة مخرجات التعليم، تماشيا مع متطلبات مرحلة النمو والتنمية التي وصلت إليها البلاد، وهذا ما جعل مخصصات هذا القطاع الحساس (التعليم بأنواعه المتعددة) يحظى بحوالي 400 مليار دج وبما يعادل 21% من مخصصات تحسين ظروف معيشة السكان.

الجدول رقم(14): التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاعات	المبلغ مليار دج	%
أولاً: برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	1.908.5	45.5
السكنات	555.0	
التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني	3995	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز	1925	
باقي القطاعات (الصحة.....)	3115	
ثانياً: برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
قطاع الأشغال العمومية	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
ثالثاً: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	72	
والحرف		
رابعاً: برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	
خامساً: برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	1.2
الإعلام والاتصال	50	

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الشلف، 2013، ص 47.

إن هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال مشاريعه التنموية يجسد هدف الحكومة في تحقيق الأهداف التنموية المتمثلة في تفعيل أداء النشاط الاقتصادي والسياسات التنموية المتبعة وهذا في شكل محاور مرتبة على النحو التالي:

• **تحسين ظروف معيشة السكان:** يمثل هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.5% (1908.5 مليار دج) وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن بـ 555 مليار دج، ويليه قطاع التربية الوطنية 200 مليار دج في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدريس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بـ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية¹.

• **تطوير المنشآت الأساسية:** احتل هذا الجانب حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج².

• **دعم التنمية الاقتصادية:** يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

أ- **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تطوير المستثمرات الفلاحية؛

- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية؛

- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛

¹ مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر

2000-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 211.

- محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها.

ب- **الصناعة:** حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

ج- **ترقية الاستثمار:** حيث خصص ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

د- **الصيد البحري:** خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المائيات، وكذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

هـ- **السياحة:** حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

• **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة ما قيمته 4 مليار دج بغرض تحقيق مايلي:

- انجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجهيز مركز لتطويرها؛

- دراسة وانجاز متاحف للصناعة التقليدية؛

- إعادة تأهيل وحدات الإنتاج للصناعة التقليدية؛

- انجاز غرف للصناعة التقليدية والحرف؛

- دعم تطوير أنشطة الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

• **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** ارتكز البرنامج على تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر سابقا. وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

1- **البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال:** استهدف البرنامج فك العزلة على المناطق النائية والبعيدة

من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنا 61 محطة أرضية.

2- **العدالة:** يعتبر قطاع العدالة قطاعا حساسا يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد المؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، وتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

3- **الداخلية:** الغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

4- **التجارة:** قصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة وهي:

- انجاز مخابر مراقبة النوعية؛

- اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية؛

- انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود¹.

5- **المالية:** هدف البرنامج لتحديث الإدارة المالية في قطاعي الجمارك والضرائب خصوصا.

المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي PCCE أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)

استندت السلطات الجزائرية انه لا خيار لديها للوصول إلى الأهداف التنموية ذات الأولوية مثل الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية إلا بمتابعة البرامج التنموية السابقة، لذا رصدت ميزانية ضخمة قدرها 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي (بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق البالغ قيمته 9680 مليار دج في نهاية 2009) من أجل الحفاظ على معدلات النمو المحققة سابقا لتعزيز الخدمات العامة لصالح الفقراء، وتحسين جودتها للوصول إلى معدلات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية، والتي تعكس على مستويات معيشة السكان ودخولهم.

الفرع الأول: أهداف برنامج توظيف النمو الاقتصادي PCCE

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد الوصول إليها، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار مقسمة إلى قسمين:

القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 156 مليار دولار.

القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 130 مليار دولار.

¹ المرجع السابق، ص ص214، 215.

ولقد سعت الدولة من خلال برنامج توطيد النمو إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- تحسين التنمية البشرية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الصناعية؛
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل للمواطنين؛
- تطوير اقتصاد المعرفة.

الفرع الثاني: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE

يرتكز برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) على محاور رئيسية كالتالي:

الجدول رقم(15): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014					
الوحدة: (مليار دج)					
المحور	المبالغ	المحور	المبالغ	المحور	المبالغ
التنمية البشرية	10122	التنمية الاقتصادية	1566	تحسين الخدمة العمومية	1666
المنشآت الأساسية	6448	مكافحة البطالة	360	البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال	250
المجموع:		21214			

المصدر: بوجدوخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 214.

وقد جاء توزيع مخصصات كل محور كما يلي:

1- التنمية البشرية: فيما يخص التنمية البشرية، وتماشيا مع ما يشهده النمو السكاني من تزايد فقد تم برمجة انجاز منشآت للتربية الوطنية، وأخرى للشبيبة والرياضة والصحة، مع تقدير انجاز حوالي مليوني وحدة سكنية وتوصيل البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء سيما الريفية منها. وعليه كان من البديهي أن تكون حصتها معتبرة مقارنة بالإعتمادات الإجمالية للبرنامج، إذ بلغت نسبتها 47.71% موزعة كما يلي:

الجدول رقم(16): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية 2010-2014

الوحدة: (مليار دج)

المبالغ	القطاعات	المبالغ	القطاعات	المبالغ	القطاعات
120	الشؤون الدينية	350	الطاقة	852	التربية الوطنية
140	الثقافة	2000	المياه	768	التعليم العالي
106	الاتصال	40	التضامن الوطني	178	التعليم والتكوين المهنيين
3719	السكن والمجاهدين	380	الشباب والرياضة	619	الصحة

المصدر: المرجع السابق، ص 214.

2- المنشآت الأساسية: خص قطاع المنشآت الأساسية ب 30.39% من قيمة البرنامج الخماسي، وهو ما يمثل استمرارا في سياسة الدولة القائمة على تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية التي يركز عليها النشاط الاقتصادي، حيث كان هذا القطاع قد استحوذ على النصيب الأكبر من قيمته ما سبق تطبيقه من برنامجي الإنفاق العام بغرض تغطية النقائص الكبيرة التي مست هذا القطاع خلال فترة التسعينيات.

الجدول رقم(17): القطاعات المستفيدة من برنامج المنشآت الأساسية

الوحدة: (مليار دج)

المبلغ	المحور
852	التربية الوطنية
768	التعليم العالي
178	التكوين والتعليم المهنيين

المصدر: المرجع السابق، ص 215.

3- التنمية الاقتصادية: خصص هذا البرنامج تدعيم سبل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الارتكاز على:

- دعم قطاع الفلاحة بما يقارب 1000 مليار دج؛

- إنعاش وتحديث المؤسسات الصناعية العمومية بما قيمته 400 مليار دج؛

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 100 مليار دج؛
- إنشاء وتحديث مناطق النشاط الصناعي بتخصيص حوالي 50 مليار دج؛
- تطوير قطاع الصيد البحري بما يقارب 16 مليار دج.
- 4- **تحسين الخدمة العمومية:** يعتبر تحسين الخدمة العمومية من بين المجالات الرئيسية التي تعمل الدولة على تحقيقها في إطار وظيفتها الرئيسية اتجاه أفراد المجتمع، حيث تم تخصيص:
 - 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية؛
 - 379 مليار دج لقطاع العدالة؛
 - 295 مليار دج بالنسبة لقطاع المالية؛
 - 39 مليار دج بالنسبة لقطاع التجارة؛
 - 56 مليار دج بالنسبة لإدارة العمل.
- 5- **مكافحة البطالة:** أقرت الدولة العديد من الآليات التي تهدف إلى امتصاص البطالة المرتفعة بالأساس في أوساط الشباب والخريجين من الجامعة ومراكز التكوين المهني، حيث مس هذا البرنامج تخصيص:
 - 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني؛
 - 80 مليار دج موجهة لدعم استحداث مشاريع ومؤسسات شبابية مصغرة؛
 - 130 مليار دج موجهة لترتيب التشغيل المؤقت.
- 6- **البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة والاتصال:** سعى منها لمواكبة التطورات الحاصلة في ميدان البحث العلمي وتكنولوجيا الإتصال، أقرت الجزائر تخصيص: 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، 50 مليار دج لتعميم الإعلام الآلي في المدارس ومراكز التكوين و 100 مليار دج لإقامة الحكم الالكتروني.

المبحث الثالث: تقييم برامج الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2014)

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، لجأت الحكومة الجزائرية إلى إتباع سياسة توسعية للإنفاق العام مع تحسن الوضعية المالية لإيراداتها في إطار البرامج التنموية السابقة الذكر، كان الهدف من ورائها التأثير بشكل مباشر وبصفة إيجابية على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والنشاط الاقتصادي مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر البرامج التنموية (2001-2014) على متغيرات الأداء الاقتصادي

سنوضح فيما يلي الآثار المترتبة عن تطبيق هذه البرامج من خلال تتبع أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014)

الفرع الأول: أثر برنامج 2001-2004 على أهم المتغيرات الاقتصادية

من بين نتائج برنامج 2001-2004 الذي أقرته الحكومة الجزائرية في إطار مجموعة من الإصلاحات والسياسات هي تحقيق معدلات لبعض المؤشرات الاقتصادية والتي تتلخص فيما يلي:

أولاً: النمو الاقتصادي: يعد رفع النمو الاقتصادي احد أهم الأهداف المسطرة للبرنامج على اعتبار أن حدوده قبل سنة 2001 لم تكن تسمح بانطلاقة اقتصادية قوية ومستدامة، وباطلاعنا على نتائج الفترة المدروسة 2001-2004 نلاحظ الآثار التي أحدثها تطبيق البرنامج على معدل النمو في الفترة المذكورة، كما تبينه المعطيات المدرجة في الجدول التالي:

جدول رقم(18): تطور الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2004

(الوحدة: %)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	4.242	1.455	5.146	5.939
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	54.9	55.9	66.5	82.5
معدل النمو الحقيقي ل PIB%	2.6	4.0	6.9	5.5
نصيب الفرد من PIB (دولار أمريكي)	1.779	1.783	2.088	2.553

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات مختلفة 2004-2005

جدول رقم(19): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004

(الوحدة: %)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
م النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
م النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
م النمو الناتج المحلي الحقيقي	2.6	4.7	6.9	5.2

المصدر: بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 208.

من خلال الجداول نلاحظ:

- بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 حوالي 4.8%، وهو معدل أعلى مقارنة مع ما قد حقق في الفترة السابقة 1995-2000 والذي بلغ 3.2%.
- نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001-2004، إذ وصلت إلى مستوى 6.9% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5.2% سنة 2004 وذلك راجع إلى تحسن ملحوظ في معدلات نمو في قطاع المحروقات كما يوضحه الجدول السابق بين سنتي 2001 و 2003 .
- ارتفاع مستمر لمعدل النمو الحقيقي ابتداء من سنة 2001، وهي سنة بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، إذ انتقل من 2.6 % سنة 2001 لينتقل إلى 5.5 % سنة 2004.
- إن معدل نمو الناتج المحلي ظهر بمقادير موجبة خلال سنوات تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو ما سيسمح بتحقيق إنطلاقة اقتصادية فورية.
- وترجع النتائج الموجبة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأساس إلى ارتفاع الحصة من إنتاج النفط مما ساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج والتي سمحت بتنشيط الطلب الداخلي عن طريق تسجيل مشاريع إنمائية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- ثانيا: **معدل التضخم**: انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية، كان الهدف منها هو تحقيق استقرار في بعض المتغيرات الاقتصادية، بهدف المحافظة على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري ومن بين هذه المتغيرات هو معدل التضخم، فكان تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 عليه كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(20): تطور معدلات التضخم للفترة 2001-2004

(الوحدة: %)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	4.23	1.42	2.59	3.56

المصدر: بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 160.

في ما يخص مؤشر معدل التضخم فقد ارتفع في سنة 2001 إلى 4.23% بعدما كان في أدنى مستوياته سنة 2000 بمعدل 0.33% ثم في سنة 2002 انخفض مجددا بمعدل 1.42% ليواصل الارتفاع في كل من سنتي 2003 و 2004 ليصل إلى معدل 3.56%.

ويعود هذا الارتفاع في معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى استمرار السيولة في السوق النقدية وأيضاً فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعاً ما.

ثالثاً: تغيرات حجم الاستهلاك 2001-2004: بإتباع اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر كقنوات وسيطية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، نجد أنه من ناحية الاستهلاك فقد شهد ارتفاعاً متواصلاً طوال الفترة المعنية سواء كان استهلاكاً عاماً أو خاصاً، وهذا ما يؤكد عدم إزاحة الإنفاق العام للاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي نظراً لأن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تمول من تراكم الادخار الوطني وليس بالاقتران من السوق المالي. فقد شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعاً متواصلاً قدر بـ 8.3% في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 مقابل 6.2% للفترة 1998-2000، وهو ما يوضح الدور الكبير الذي لعبه الطلب الاستهلاكي الذي ولد مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً خلال الفترة 2001-2004 مقارنة بالفترات السابقة¹.

¹ بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2000-

2014) مرجع سبق ذكره، ص 224.

الجدول (21): تطور الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

2004	2003	2002	2001	المؤشرات
847.5	777.5	700.4	624.6	الاستهلاك العام
2358.0	2124.9	1988.0	1847.7	الاستهلاك الخاص

Source: Banque d'Algérie : « rapport annuel », 2005, p 174.

رابعاً: الواردات

لم ينعكس تأثير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بشكل حقيقي على تطور النشاط الاقتصادي بسبب أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب تمت تلبيتها على طريق القطاع الخارجي، حيث شهدت واردات الجزائر نمواً متواصلاً على طول الفترة 2001-2004 أين قدرت بـ 17.9 مليار دولار سنة 2004 مقارنة بـ 9.4 مليار دولار لسنة 2001، وهو ما أثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسرباً منه، فعوض أن يتم تلبية تلك الزيادة المتولدة في الطلب الكلي عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بواسطة الجهاز الإنتاجي المحلي حتى يكون هناك نمو معتبر في الناتج الكلي والعاملة فإن تلبيتها تمت عن طريق الاستيراد من القطاع الخارجي، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو، إذ تركز الإرتفاع في الواردات أساساً في: السلع الغذائية بـ 44.7%، السلع نصف مصنعة بـ 95.8%، التجهيزات الصناعية 106.6% والسلع الاستهلاكية بـ 186.4%¹.

الفرع الثاني: تقييم برنامج التكميلي 2005-2009 على أهم المتغيرات الاقتصادية

من بين نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 على المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر ما يلي:

أولاً: معدل النمو الاقتصادي: من أهم الأهداف الرئيسية التي حددت للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 السابقة الذكر ما يلي:

2009 معدل النمو الاقتصادي، ولتوضيح أثر هذا البرنامج على معدل النمو نعتمد على الجدول التالي:

¹ المرجع السابق، ص 231.

الجدول رقم(22): تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2005-2009

(الوحدة: %)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5.1	2	3	2.4	2.4
معدل نمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	.6	9.3
معدل نمو في قطاع المحروقات	5.8	0	0	0	0

Source : banque d'Algérie « rapport annuel », op-cit, 2009, p 190.

شهدت معدلات النمو الاقتصادية انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009، حيث عرف انخفاضا منذ سنة 2006، وهي السنة التي توافقت مع بدء تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، إذ انتقل معدل "PIB"، من 5.1% سنة 2005 إلى 2.0% سنة 2006، وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على القطاع بحيث قدر معدل نموه في المتوسط خلال نفس الفترة بـ 1.54%.

ومن هذه الأخيرة يمكن القول أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان له التأثير الأكبر والمباشر في التدهور الذي عرفه معدل الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009 رغم التحسن الذي شهده معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي على كل من قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية لدعم النمو حيث وصلت أعلى نسبة لها سنة 2009 بمعدل 9.3% .

ولتحليل اثر معدلات نمو القطاعات أعلى معدل الناتج المحلي يتطلب منا معرفة التطورات الاقتصادية

لأبرز القطاعات التي ساهمت في رفعه، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(23): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2009
(الوحدة: %)

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	-5.3	20.0
صناعات عمومية	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	0.7
صناعات قطاع خاص	1.7	2.1	3.2	3.2	-
بناء وأشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7
خدمات خارج الإدارات العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	8.8
خدمات الإدارات العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0

المصدر: حاجي فاطمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 187.

أ- قطاع الخدمات: اعتبر هذا القطاع من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو خارج قطاع المحروقات خلال فترة تطبيق هذا البرنامج إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، وبالخصوص خدمات الإدارات غير العامة بنسبة 7.8% و 8.8% لسنتي 2008-2009، وهذا يعتبر من نتائج تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص، من خلال سعيه إلى تطوير قطاعي النقل والاتصالات، كما أدت الزيادة في حجم الواردات والمبادلات التجارية إلى تنشيط قطاعي النقل والتجارة، مما كان له أثر إيجابي على أداء هذا القطاع.

ب- قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج في رفع معدلات نمو القطاع حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2006 ب 11.6%، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برامج للهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليون سكن.

ت- الفلاحة: إن ارتباط أداء القطاع الفلاحي بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي الفترة 2005-2009 ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم تخصيص قيمة 300 مليار دج، أي

حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في الفترة 2001-2004، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو قطاع المحروقات بـ 3.1% بين 2005-2007، غير أن هذا القطاع سجل نسب نمو سالبة قدرت بـ 5.3% سنة 2008 بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر، وفي سنة 2009 شهد هذا القطاع نسبة نمو قياسية قدرت بـ 20% نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة.

ث- قطاع الصناعة: سجل القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة، لكنها تبقى دون المستوى، إذ بلغت كحد أقصى سنة 2007 بـ 3.2%، وهو يعتبر من القطاعات الإنتاجية الوحيدة الذي سجل نسبة نمو متدنية خلال الفترة 2005-2007، أما فيما يخص القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة.

الفرع الثاني: معدل التضخم

ارتفاع معدلات التضخم خلال تطبيق برنامج دعم النمو لـ 2005-2009 حيث بلغ أعلى نسبة له سنة 2008 و 2009 بمعدلين 4.8% و 5.7% على التوالي وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع النفقات العامة في تلك الفترة.

كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (24): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

(الوحدة: %)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	1.64	2.53	3.51	4.8	5.7

المصدر: بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 160.

الفرع الثالث: الواردات

سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس مسار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الدفع بقيمة الواردات لمواصلة ارتفاعها، إذ ارتفعت قيمتها لتصل سنة 2009 إلى حوالي 37.4 مليار دولار بعدما كانت تقدر سنة 2005 بحوالي 19.8 مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع الكبير في قيمة الواردات ليعكس الارتفاع الكبير في قيمة برنامج الإنفاق العام للفترة 2005-2009 مقارنة بالبرنامج الذي سبقه.

وتركز ارتفاع قيمة الواردات في الفترة المعنية في : واردات التجهيزات الصناعية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر 37.6% عند مستوى 14.1 مليار دولار، واردات السلع الغذائية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر

بـ 17.6% عند مستوى 5.5 مليار دولار % و واردات السلع الاستهلاكية التي سجلت هي أيضا متوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 15.2% عند مستوى 5.8% مليار دولار .

الفرع الرابع: الاستهلاك

كان تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على الاستهلاك أكبر مقارنة بتأثير البرنامج السابق بسبب ارتفاع قيمته، حيث سمح هذا البرنامج بتسجيل نسبة زيادة في الاستهلاك ما بين سنتي 2005 و 2009 بحوالي 50%، إذ ارتفع الاستهلاك العام خلال نفس الفترة بـ 90.11%، في حين قدر ارتفاع الاستهلاك الخاص في الفترة ذاتها بحوالي 47.6%.

الجدول رقم (25): تطور حجم الاستهلاك العام في الجزائر 2005 - 2009

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم الاستهلاك العام	865.9	954.9	1146.9	1455.8	1645
حجم الاستهلاك الخاص	2553.0	2695.6	2960.3	3292.0	3486

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص221

الفرع الثالث: تقييم أثر برنامج توظيف النمو 2010-2014 على أهم المتغيرات الاقتصادية

إن برنامج توظيف النمو 2010-2014 جاء كتكملة للبرامج السابقة وبالتالي كان تأثيره على المتغيرات الاقتصادية كباقي البرامج التنموية خاصة بعض تناقص الطلب على أهم إيرادات الدولة وهو النفط. أولاً: النمو الاقتصادي: تعتبر فترة 2010-2014 بفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أضر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري من خلال سوق النفط الدولية، وهو ما ساهم في انخفاض معدلات النمو حيث وصل إلى أدنى مستوى له سنة 2011 و 2013 بمعدل 2.8% وهذا التراجع في معدلات النمو هو أساسا ناتج عن تراجع الإيرادات المحروقات ونقص الطلب العالمي على الطاقة وبالتالي انخفاض نمو قطاع المحروقات وأثر مباشرة على معدل النمو كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(26): تطور معدل النمو في الجزائر 2010-2015

(الوحدة:%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	2.9

Source : www.data.albandawli.org

ثانيا: **معدل التضخم**: يرى بعض المحللين أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي:

- التوسع في مكونات الإنفاق العام الكلي الخام؛
 - الزيادة في تكاليف الإنتاج (والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب و الأجور)؛
 - زيادة الكتلة النقدية.
- ويعتبر التوسع في الإنفاق الكلي الخام من العوامل المسببة لارتفاع معدلات التضخم¹.
- ومن الجدول التالي نلاحظ تطور معدلات التضخم بعد تطبيق البرامج التنموية 2001-2014.

جدول رقم(27): تطور معدلات التضخم في الجزائر 2010-2014

(الوحدة:%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	3.95	4.52	8.89	3.25	2.92

المصدر: - وزارة المالية
- الديوان الوطني للإحصائيات

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط 1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 246.

رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص تخفيض معدلات التضخم وزيادة الأجور في السنوات الأخيرة إلا أن معدل التضخم في إرتفاع وقد كانت أعلى نسبة سنة 2012 بمعدل 8.89 %، بسبب استمرار تزايد فاتورة الواردات.

ثالثا: الواردات: استمرت قيمة الواردات في الإرتفاع بشكل كبير تماشيا مع القيمة المرتفعة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي من جهة واستمرار الجهاز الإنتاجي في الجزائر في عدم القدرة على تلبية حجم الطلب المتولد عن هذا البرنامج من جهة أخرى، حيث تزايد قيمة الواردات من 38.8 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 55 مليار دولار سنة 2013، إذ تركز الإرتفاع أساسا في كل من واردات المواد الغذائية التي سجلت متوسط معدل نمو سنوي قدر ب 16.6% عند مستوى 9 مليار دولار، و واردات التجهيزات الصناعية بمتوسط معدل نمو قدر ب 31% عند مستوى 15.2 مليار دولار، و واردات السلع الاستهلاكية التي سجلت متوسط معدل نمو سنوي قدر ب 16% عند مستوى 10.5 مليار دولار، و واردات الطاقة بمتوسط معدل نمو قدره 102% عند مستوى 4.1 مليار دولار و واردات السلع نصف المصنعة بمتوسط معدل نمو سنوي عند مستوى 10.6 مليار دولار.

رابعا: الاستهلاك: لم يختلف تأثير برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 على الإستهلاك عن تأثيرات ما سبقه من برامج، حيث أن الإرتفاع غير المسبوق في قيمة البرنامج الخماسي كان لها انعكاس واضح على حجم الإستهلاك الذي تزايد بين سنتي 2010 و 2013 بحوالي 40%، حيث كان للإستهلاك العام من تلك الزيادة ما نسبته 54% مقابل حوالي 27% بالنسبة للإستهلاك الخاص.

الجدول رقم(28): تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2010-2013

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013
حجم الاستهلاك العام	2065.7	3015.2	3293.4	3153.7
حجم الاستهلاك الخاص	4115.6	4548.2	5211.0	5769.8

Source :banque d'Algérie « rapport annuel », 2014, p 143.
- office national des statistiques.

المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية (2001-2014) على مؤشرات التنمية الاقتصادية

باعتبار أن المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية قد شملت جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وقد تم تخصيص مبالغ كبيرة من أجل أحداث تنمية شاملة للقطاعات المختلفة وكما كان لها تأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي فلها تأثير أيضا على أهم المؤشرات التنموية والتي من بينها: البطالة والتعليم الصحة وأيضا معدل الفقر...

الفرع الأول: تقييم مؤشرات البطالة من خلال تطبيق برامج 2001-2014

يعتبر معدل البطالة من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس واقع سوق العمل في الجزائر، وخاصة بعد تطبيق للبرامج التنموية.

أولاً: تقييم البطالة من خلال برنامج 2001-2004

الجدول رقم(29): تطور معدل البطالة 2001-2004

(الوحدة: %)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	28.40	25.70	23.70	17.70

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية

source : banque d'Algérie : « rapport annuel », 2008, p180.

بتصفح المعطيات المالية والمخصصات المالية الخاصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، نلاحظ أنها تهدف إلى تحقيق جملة من الغايات الاقتصادية، سيما في مجال القضاء على البطالة. ومن خلال الجدول

أعلاه، نجد أن نسبة البطالة في تناقص مستمر في هذه المرحلة (2001-2004) في ظل ارتفاع الإنفاق العمومي من 357.39 مليار دج سنة 2001 إلى 639.05 مليار دج سنة 2004. لقد سائر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تطبيق مناصب عمل، وهذا ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة، حيث تم استحداث 777.000 منصب عمل من سنة 2001 إلى 2004، منها 477.000 منصب دائم و300.000 منصب شغل مؤقت وهذا ما يظهر جليا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (30): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2001-2004				
2004	2003	2002	2001	المؤشرات
9780	9540	9305	9075	حجم العمالة النشطة
5976	5741	5462	5199	حجم العمالة المشغلة
1617	1565	1438	1328	الفلاحة
523	510	504	503	الصناعة
977	907	860	803	بناء وأشغال عمومية
1510	1490	1503	1456	إدارة
1349	1269	1157	1109	نقل، مواصلات وتجارة
2070	1537	1455	1398	أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى

Source : banque d'Algérie :op-cit, p180.

ثانيا: تقييم البطالة من خلال برنامج 2005-2009: سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة مخطط الإنعاش الاقتصادي من حيث التأثير إيجابا على حجم العمالة ولو بشكل نسبي، حيث يوضح الجدول التالي تأثيراته على تغيرات حجم العمالة في أهم القطاعات ومعدل البطالة خلال الفترة 2005-2009 كما يلي¹:

¹ بوددخد كريمة، سلامة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر 15-16 نوفمبر، 2011، ص: 14.

الجدول (31) : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2005-2009

(الوحدة: ألف عامل)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10544
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	523	525	522	530	/
بناء وأشغال عمومية	1050	1160	1261	1371	1718
إدارة	1527	1542	1557	1572	/
نقل، مواصلات وتجارة	1439	1510	1589	1688	5318
أعمال منزلية وأخرى	2275	2485	2498	2579	/
معدل البطالة	%15.3	%12.3	%11.8	%11.3	%10.2

Source : banque d'Algérie, "rapport annuel" 2009 , op-cit, p165

وجاء تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية مشابها لتأثير مخطط الإنعاش الاقتصادي، بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاعات: الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي وكما سبق الإشارة إليه في مخطط الإنعاش الاقتصادي فلم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها.

ونظرا للقيمة المالية التي خص بها البرنامج التكميلي لدعم النمو فإن ما حقق من تزايد في حجم العمالة لا يعبر حقيقة عن التأثير الحقيقي المفروض أن ينتج عن هذا البرنامج، خصوصا إذا ما لاحظنا أن الفترة 2005-2009 شهدت تزييدا في حجم الواردات من 19 مليار دولار سنة 2005 إلى 39 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يعني أنه وعلى غرار مخطط الإنعاش الاقتصادي فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد تم تلبيتها عن طريق الطلب على الواردات وهو ما يعني ضياع آلاف فرص عمل نتيجة عدم تحقق استجابة للجهاز الإنتاجي المحلي للزيادة في الطلب الكلي.

ثالثا: تقييم مؤشر البطالة 2010-2014: كتكملة لأهداف ومساعي البرامج التنموية السابقة في ما يخص تخفيض معدلات البطالة في الجزائر، خصصت الدولة اعتمادات مالية معتبرة خلال الفترة 2010-2014 بهدف خلق مناصب عما والقضاء على البطالة وفيما يلي عرض لأهم إسهامات هذا البرنامج في مجال مكافحة البطالة:

جدول رقم (32): تطور معدل البطالة من 2010 - 2014

البيان	2010	2011	2012	2013
حجم العمالة النشطة	10.812	10.977	11.329	11.569
حجم العمالة المشغلة	9.735	9.977	10.224	10.478
معدل البطالة%	10	9.27	9.75	9.432

المصدر: سفيان دلفوف، عبد السلام حطاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 20.

من الجدول وانطلاقا من تحليل المعطيات يلاحظ أن المخصصات المالية لبرنامج توظيف النمو 2010-2014 قد سمحت بتخفيض معدلات البطالة ولو بنسب صغيرة فقد انخفضت من سنة 2010 بـ 10% إلى 9.4% سنة 2013 وهذا ما بسبب ارتفاع حجم العمالة فقد لاحظنا ارتفاعها من 9.735.000 منصب شغل ليتوقع أن تبلغ 10.738.000 منصب سنة 2014. وقد كان هذا الارتفاع في التشغيل متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت كذلك من 10.812.000 منصب شغل سنة 2010 إلى 11.802.000 سنة 2014.

الفرع الثاني: تقييم مؤشر الصحة والتعليم

تطورت مؤشرات الصحة والتعليم في الجزائر بعد جملة الإصلاحات والبرامج المقررة من طرف الدولة وكانت أهمها في:

أولا: مؤشر الصحة: يلاحظ أن الجزائر حققت تقدما معتبرا في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين حيث بلغ سنة 2008 عدد السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية إلى 98% من إجمالي السكان يتوزعون بين 100% للحضر و 95% للأرياف، كما تشير الإحصائيات المتاحة لنفس الفترة إلى نقص في التأطير الطبي

من أطباء وممرضين بالمقارنة مع عدد سكان الجزائر حيث يتراوح عدد الأطباء والممرضين لكل 100 ألف نسمة بـ 118 طبيب و 299 ممرض خلال الفترة من 2000 حتى 2006. وقدر عدد الأسرة بـ 625 شخص للسرير الواحد وتعتبر هذه النسبة ضعيفة إذا ما تمت مقارنته بالمستوى العالمي.

وعلى العموم عرفت الأوضاع الصحية تطورا ملحوظا في عدة مؤشرات خلال العشرية الأخيرة والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- 1- ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 72.5 سنة 2000 الى 75.7 سنة عند الجنسين 2007.
- 2- بلغ معدل الوفيات للرضع 54 لكل ألف مولود سنة 1990 وانخفض إلى 36.9 بالألف سنة 2000 ثم 26.2 بالألف سنة 2007. وهي نسب جد ايجابية إذا ما قورنت على الصعيد العالمي التي تساوي في المتوسط 50 بالألف.
- 3- بلغ معدل الوفيات العام 6.5 بالألف سنة 1990 وانخفض إلى 4.5 بالألف سنة 2000 و 4.4 بالألف سنة 2007.
- 4- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بلغ سنة 1990 معدل 69 بالألف وصل إلى نسبة اقل تقدر بـ 37 بالألف سنة 2007

ويمكن تفسير هذا التكور في المؤشرات الصحية إلى الأهمية التي توليها الدولة إلى هذا القطاع من خلال الإنفاق عليه حيث بلغ معدل الإنفاق على الصحة نسبة 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي و 9.5% من الإنفاق العام حيث يتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة حيث يقدر نسبة الإنفاق العام على الصحة في هذا القطاع بنسبة 77.3% من النسبة الكلية للإنفاق على الصحة مقابل 22.7 للقطاع الخاص سنة 2007.

كما يجب التنويه بان الجزائر حققت تقدما ملحوظا فيما يخص المياه والصرف الصحي ففي هذا المجال يقدر عدد السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب بـ 85% موزعة بين 87% لسكان الحضر و 81% لسكان الأرياف، وفي المقابل يقدر نسبة السكان الذين تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي لنفس الفترة بـ 94% موزعة بين 98% للحضر و 87% لسكان الأرياف.

ثانيا: مؤشر التعليم:

سجلت الجزائر تطور معتبرا في مجال التعليم ببلوغ معدلات القيد في التعليم الابتدائي في الفترة من 1990 حتى 2006 إلى 95.2% إجمالا موزعة بين 96.3% للذكور و 94% للإناث، أما في المرحلة الثانوية فسجلت نسبة 66.2% إجمالا موزعة بين 64.5% ذكور و 68% إناث لنفس الفترة كما وصل التسجيل في الجامعات ومرحلة التكوين العالي عموما إلى نسبة 21.8% سنة 2006 موزعة إلى 14.4% ذكور و 28.4% موزعة إلى 35.7% ذكور و 58.7% إناث، حيث أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في خفض ملحوظ لهذه النسبة وهو الشيء الملاحظ إذا ما أخذنا الفئة العمرية من 15 سنة إلى 25 سنة فتقدر نسبة الأمية بها سنة 2006 ب 8% موزعة بين 6% ذكور و 10% إناث بعد إن كانت 22.7% سنة 1990 موزعة إلى 13.9% ذكور و 31.9% إناث.

ويقدر متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع في الجزائر ب 12.6 سنة موزعة إلى 12.9 سنة بالنسبة للذكور و 12.6 سنة للإناث يقابله معدل تسرب مدرسي والذي يعبر على مدى كفاءة المدرسة بالاحتضان يساوي 9.1% في الإجمالي¹.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الإنفاق على التعليم بالجزائر تعتبر معدلات مقبولة حيث وصلت في الفترة حتى 2006 في المتوسط إلى ما يساوي 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي و 24% من إجمالي الإنفاق العام.

أما فيما يخص الفترة 2008-2012 فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 11.4% ، حيث يمثل التمويل الحكومي المصدر الوحيد للتعليم واعتماد الخدمة التعليمية على هذا التمويل يجعل منه مرتبنا أساسا مع تحسن المؤشرات الاقتصادية في الدولة، وبذلك تعطى نسبة الإنفاق على التعليم لإجمالي الناتج المحلي كمؤشر قياس كفاءة التمويل الحكومي.

¹ علي لزر، عبد الحليم جدي، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية في الجزائر مطلع الالفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان 2013، ص ص 70-72.

خلاصة الفصل الثالث:

من أجل تدعيم ومواصلة سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ بداية التسعينات قامت الجزائر وبالإستفادة من إيرادات المحروقات التي عرفت إرتقاعا سنة 1999 بإطلاق ثلاث برامج ضخمة رصدت لها ميزانية إجمالية تقدر بـ 444.9 مليار دولار، وهي أكبر ميزانية للاستثمارات العمومية في إفريقيا والشرق الأوسط.

والهدف من إطلاق هذه المشاريع الضخمة هو ضمان تحقيق نمو اقتصادي يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية بالشكل الذي يسمح بالانتقال باقتصادنا الوطني من اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد فقط هو قطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع.

غير أنه وبالرغم من الجهود التي توليها الدولة لها عبر ما تخصصه من مبالغ مالية هامة ما زالت تحتل المراتب الأخيرة ضمن تصنيفات البنك الدولي، وهو ما يؤكد حالة الجمود التي يعاني منها مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا النمو.

والجزائر بدورها منحت للتنمية الاقتصادية والإنفاق عليها الأهمية البالغة، والتي وجب تجاوزها بانتهاج إصلاح شامل للأداء الاقتصادي، يجعل من جميع القطاعات في الجزائر تساهم في تحقيق إيرادات مالية من أجل الإنفاق على المؤشرات التنموية بما قد يساهم في تحقيق هدف أساسي وجوهري ألا وهو النمو الاقتصادي وتنمية اقتصادية شاملة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

مع تعاضم دور الدولة في الاقتصاد برزت سياسة الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية مباشرة بهدف إشباع حاجات عمومية معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، وذلك في إطار مجموعة من الضوابط لضمان كفاءة وفعالية النفقات العمومية، لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العمومية بسبب تحول السياسة المالية في ظل الدور التدخلية للدولة في النشاط الاقتصادي إلى ضرورة إحداث توازن اقتصادي واجتماعي إلى جانب التوازن المالي.

تحقيق التنمية الاقتصادية تعتبر احد أهم أهداف السياسة الانفاقية، خاصة لكونها قضية الحاضر وإحدى المشكلات الأساسية في الاقتصاديات العالمية، حيث احتل استقرار مؤشرات التنمية مكانة متميزة ضمن بنود الإنفاق العام، لكن النقاش الأساسي في الوقت الراهن يدور حول مدى قدرة أو مساهمة الإنفاق العام على تحقيق تنمية اقتصادية .

وتبعاً لذلك فقد أشارت مختلف نماذج الاقتصاد الكلي وكذا مختلف الدراسات التحليلية إلى وجود علاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه العلاقة واتجاهها تبقى محل اختلاف وتباين وذلك حسب خصوصية وطبيعة كل دولة. و لذلك جاء هذا البحث كمحاولة لتجاوز هذا الجدل، وذلك من خلال تحديد طبيعة واتجاه هذه العلاقة في الجزائر.

والجزائر كغيرها من الدول مازالت تعاني من اختلالات في أداء الاقتصادي رغم الجهود المبذولة من إجراءات وبرامج تنموية 2000-2014 وإصلاحات اقتصادية ساهمت السياسة الانفاقية التوسعية بشكل كبير في تمويلها.

ارتكزت دراستنا على تحليل أثر الإنفاق العمومي والسياسة الموسعة على البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وذلك بالتطرق إلى جانبين رئيسيين، جانب خاص بالإطار النظري الخاص بالتنمية الاقتصادية ومؤشراتها، وكذا الإطار النظري الخاص بالنفقات العمومية ، ثم دراسة لواقع أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر وكذا البرامج التنموية وتحليل مدى مساهمة وتأثير السياسة الانفاقية التوسعية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالدراسة التحليلية، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعية للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، وأيضاً نشير إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات جاءت بناء على النتائج

والنقائص الاختلالات الملاحظة في البرامج الانفاقية، وفي الأخير نأتي إلى إبراز الآفاق المكتملة إلى موضوع الدراسة.

1- نتائج الدراسة:

- تتمثل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في: النمو الاقتصادي، التضخم، الاستهلاك، الناتج المحلي الإجمالي الحاجات الأساسية منها التعليم والصحة.
- إن السياسة الانفاقية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج المصاحبة للدورة الاقتصادية.
- تختلف النظريات الاقتصادية في تفسيرها لدور الإنفاق العمومي، وذلك حسب تحديد كل نظرية لنطاق تدخل الدولة، كما صاحب تطور الدولة في الاقتصاد تزايد في الإنفاق العمومي لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولو على حساب التوازن المالي.
- تطور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- للإنفاق العام أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية كونها أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد كونه عاملاً مهماً في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال مساهمته في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية فيعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخل وذلك في شكل تحويلات حكومية وإعانات اجتماعية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث نجد أن عدداً من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.
- بتحليل نتائج البرامج التنموية للفترة 2001-2014، تبين أن الدولة لم تخصص مبالغ مهمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي إلا في حدود 6.9 مليار دولار وهذا مقارنة بالأغلفة المالية لباقي البرامج، لذا كان أثر سياسة الإنعاش ضعيفة في ما يخص بعض المؤشرات الاقتصادية.
- التأثير الإيجابي لكل من المخططات التنموية على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، هذا راجع إلى حجم المخصصات المالية الكبيرة التي أولتها السياسة الحكومية.

- بالرغم من النتائج المحققة من برنامج الإنفاق العمومي للفترة 2001-2014 في مجال البطالة والتضخم وكذا باقي المؤشرات، إلا أنها كانت متواضعة نسبيا مقارنة بحجم الموارد و الاعتمادات المالية المخصصة لها وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

2- الاقتراحات والتوصيات:

سمحت لنا معالجة موضوع الدراسة بالخروج بجملة توصيات واقتراحات تبرز أهمها فيما يلي:
 -إن التحدي أمام السياسة المالية يتمثل بالعمل على معالجة العجز وتحقيق الاستقرار للمالية العامة دون التأثير بشكل كبير على النشاط الاقتصادي ومسيرة نموه، وان أي منهج يوضع لذلك يجب أن يتم في سياق عملية شاملة لتصحيح المسار الاقتصادي بإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز قدراته الإنتاجية من خلال الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

- العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي عن طريق وضع سياسات اقتصادية موجهة لجانب العرض بدل جانب الطلب بشكل يسمح بخلق جهاز إنتاجي مرن وكفاء وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي.

- تخفيض الدولة لنفقاتها العامة إلى مستويات تضمن من خلالها الحد من حجم الواردات وبالتالي عجز الميزانية وعدم التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى من خلال التوجه نحو الرشادة في الإنفاق العام.

- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني بالتركيز على إيجاد وتشجيع المشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة، بالشكل الذي قد يعطي للإنفاق العام على التنمية الاقتصادية مساهمة حقيقية وفعالية في عملية النمو من خلال تحسين إنتاجية الفرد.

3- آفاق البحث:

من المتعارف عليه أن معالجة أي موضوع ما هو إلا انطلاقة أو مواصلة لدراسات سابقة، ونظرا لاتساع موضوع الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية فإنه يستحق أن يكون موضوعا لدراسات وأبحاث قادمة ومنها:

- مستقبل التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض إيرادات الدولة من قطاع المحروقات.
- آليات ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

I . الكتب :

- 1- إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 2- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات نماذج استراتيجيات)، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
- 3- إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، المصدر القومي للإصدارات القانونية، 2013.
- 4- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2013.
- 5- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، ط1، دار الريبة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 6- بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 7- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- 8- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009.
- 9- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 10- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والفكر الإسلامي)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007.
- 11- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

- 12- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- 13- زيادة جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.
- 14- سعيد عبد العزيز عثمان وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 15- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2011. -
سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، دار منشورات الحلبي الحقوقية للنشر، بيروت، لبنان، 2003.
- 16- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 17- شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، 2006.
- 18- طارق الحاج، المالية العامة (الاقتصاد المالي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
- 19- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2006.
- 20- عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 21- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الجزء الأول، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 22- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- 23- عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997.

- 24- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 25- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992.
- 26- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 27- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 28- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط 1، دار جليس الزمان، عمان، 2010.
- 29- علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، بدون دار نشر، الكويت، 2001.
- 30- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2005.
- 31- عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2005.
- 32- فاطمة السويسي، المالية العامة "موازنة-ضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.
- 33- فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2013.
- 34- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 35- كاظم علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كامل الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 36- كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 1994.

- 37- مالكوم جيلز وآخرون، التنمية الاقتصادية، تعريب: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995،
- 38- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008.
- 39- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 40- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2003.
- 41- محمد بصديق، النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، 2009.
- 42- محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 43- محمد خليل علي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 44- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 45- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 46- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 47- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر.
- 48- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- 49- محمود مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- 50- محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الإقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 51- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 52- مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006.
- 53- ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريف ومراجعة: محمود حسن حسني، محمد حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 54- نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سلمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط 1، دار الحامد الأردن، عمان، 2006.
- 55- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، لبنان، 2010.
- 56- يسرى محمد أبو العلا، علم الإقتصاد، ط1، دار الفكر الاجتماعي، الإسكندرية، 2000.

II. المجالات:

- 1- علي لزعر، عبد الحلیم جدي، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية في الجزائر مطلع الالفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان، 2013.
- 2- حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون واجنر - شواهد دولية، مجلة الملك سعود، العدد 14، الرياض السعودية، 2002.
- 3- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الشلف، 2013.

III . المذكرات والأطروحات

- 1- بودخدخ كريم، سلامة محمد، اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر 15-16 نوفمبر، 2011.
- 2- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.
- 3- بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر 3 2014-2015.
- 4- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2009-2010
- 5- بوفليح نبيل، أثر برامج التنمية الاقتصادية على التوازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
- 6- بومدين بن نوار، النفقات العامة على التعليم، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 7- حاجي فاطمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 8- ضيف احمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005.

9- موسى نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

10- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة: الجزائر، مصر، السعودية) دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.

IV . الملتقيات والمؤتمرات:

1- بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 مؤتمر الأبحاث الدولي جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11 - 12 مارس 2013.

2- لعجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16، 2011.

3- سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

4- مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم اثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، أبحاث المؤتمر الدولي .

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1. التقارير:

- 1- banque d'Algérie « rapport annuel », 2005.
- 2- banque d'Algérie : « rapport annuel », 2008.
- 3- Banque d'Algérie : « rapport annuel », 2014.

- 4- Service du chef du gouvernement, le plan de la relance économique 2001-2004, les les composantes de programmes.
- 5- word bank. A public expenditure review report n° 36270 vol 1, 2007.

II. المواقع الإلكترونية:

[1www.data.albandawli.org](http://www.data.albandawli.org)

2- صندوق النقد الدولي، إحصائيات مختلفة 2004-2005

<http://www.imf.org/external/arabic>

المخلص

ملخص:

عانى الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات من وجود إختلالات هيكلية تسببت في حدوث ارتفاع في المديونية الخارجية إلى جانب ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم، وانخفاض في المستوى المعيشي للأفراد، وأمام هذه الوضعية وجدت نفسها أمام حتمية الانتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق الذي فتح المجال للحكومة في التدخل من أجل المساهمة في رفع وتيرة النمو والتنمية الاقتصادية.

ومن أجل تحقيق تنمية شاملة، عملت الدولة على تطبيق ببرامج الإنعاش الاقتصادي ترجمت في

شكل مخصصات مالية، تمثلت هذه البرامج في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001-2004).
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005-2009).
- برنامج توطيد النمو (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014).

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الإنفاق العام، البرامج التنموية في الجزائر.

Résumé :

L'économie algérienne a souffert des année quatre-vingts de l'existence d'invasion structurelle qui ont engendré a l'augmentation de la dette extérieur, en plus l'élévation de taux d'inflation et de chômage. Et baisse de niveau de vie.

Face a cette situation, l'Algérie s'est trouvée dans l'inévitabilité de passer de l'ordre économique dirigé à celui de l'économie de marché lequel a amplement ouvert l'espace a l'intervention du gouvernement à l'effet de participer le rythme du développement économique.

Afin de parvenir à un développement global, l'Etat a travaillé à mettre en œuvre des programmes, traduits sous la forme d'allocation financières, dont par exemple :

- le programme d'appuie à la relance de l'économie (plan triennal 2001/2004).
- le programme complémentaire du développement (1^{er} plan quinquennal 2005/2009).
- le programme de consolidation du développement (2eme plan quinquennal 2010/2014).

Mots clés : la croissance économique, dépenses public, les programmes de développement en Algérie.